(ISSN: 2356 - 9492)

سلسلة الكتل "البلوك شين"
ودورها في الحد من جريمة غسل الأموال
Blok Chain et son rôle dans la réduction du blanchement d'argent

محمد سعيد عبدالعاطي محمد
الأستاذ المساعد بكلية الحقوق – جامعة حلوان- جمهورية مصر العربية
الأستاذ المشارك بقسم القانون -كلية البريمي الجامعية- سلطنة عمان "حالياً"

الملخص باللغة العربية :

في هذه الآونة، ظهرت في الأفق تقنية جديدة وهى تقنية العملات الافتراضية، ومعها تقنية سلسلة الكتل التي تتيح تسجيل المعلومات في قاعدة بيانات مشتركة، وكان الغرض من هذه التقنية هو إنشاء منصة تتيح التبادل الأمن للعملة الرقمية المسماة بالبت كوين، باستخدام التشفير دون تدخل وسيط كالبنك وغيره، وتعمل تقنية البلوك شين عبر مشاركة البيانات بين شبكة من المشاركين الذين يقومون بتشغيل سلسلة الكتل، وهؤلاء المشاركين هم الضامنين لصحة البيانات التي تدخل إلى هذه الشبكة، ولا يوجد إصدار مركزي واحد، يستطيع كل مشارك في هذه الشبكة أن يدخل على قاعدة البيانات، يتم تحديثها تلقائيا عبر الشبكة عند إضافة معلومات جديدة، ولذلك فإن استخدام هذه التقنية يجعل تسجيل المعلومات وتخزينها موثوق بها وأمناً للغاية. لذلك فإن العديد من البنوك ومنها البنوك الاسترالية كانت تدرس إمكانية استخدام تقنية سلسلة الكتل، لان هذه التقنية سوف تؤدي إلى توثيق تسجيل أو نقل أي أصل من الأصول الرقمية، وتسجيل ملكية الممتلكات المادية والفكرية محل المعاملات التي تتم عبر هذه التقنية، وتنفيذ الصفقات وتسويتها، والتحويلات المالية، والخدمات المصرفية والتقارير التنظيمية، ومنها الطلبات المتعلقة بمبدأ "أعرف عمليك" وقواعد مكافحة غسل الأموال، لذلك باتت المؤسسات المالية في استكشاف مزايا التقنية الحديثة، لاستخدامها في الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، واستخدام هذه التقنية سوف يؤدي إلى تسهيل ومراقبة وتعقب معاملات البت كوين، ومن هنا تبرز أهمية البحث في بيان دور تقنية سلسلة الكتل في الحد من جرائم غسل الأموال.

Abstract :

Recently, a new technology, virtual currency technology, with a block-chain technology that allows information to be recorded in a common database, came into being. The purpose of the technology was to create a platform for the secure exchange of the digital currency called Bit Queen, using encryption without the intervention of an intermediary, such as the bank, etc. So many banks, including Australian banks, have been studying the possibility of using block chain technology, because this technique will result in the authentication of the registration or transfer of any digital asset, the registration of ownership of tangible and intellectual property in place of transactions made through this technology, the execution and settlement of transactions, financial transfers, banking services and regulatory reports, including requests for the principle of the principle. "Know your business" and anti-money-laundering rules, so financial institutions are exploring the advantages of modern technology, for use in banking services provided to their customers. The use of this technology will facilitate, monitor and track Coin's decision transactions. Hence the importance of researching the role of block-chain technology in reducing money-laundering offences.

أولا: مقدمة :

بسبب الثورة المعلوماتية والتطور الهائل الذي لحق بهذا المجال، كان من الواجب على الحركة المصرفية أن تواكب هذا التطور، وذلك بالسماح لعملائها إبرام تصرفاتهم من خلال الشبكة المعلوماتية، وهذا يستلزم ضرورة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالنقود الإلكترونية Electronic Money ، التي أصبحت لا تأخذ الشكل المادي المتعارف عليه في النقود التقليدية، كما أنها لا تحتاج إلى وسيط بين طرفي العملية[1].

1 Jonathan B. Turpin, Bitcoin: The Economic Case for a Global, Virtual Currency Operating in an Unexplored Legal Framework, *Indiana University Maurer School of Law*, jbturpin@indiana.edu
Indiana Journal of Global Legal,Studies,Volume 21 | Issue 1 Article 13,Winter 2014.

(ISSN: 2356 - 9492)

أخذ التعامل بهذه النقود العديد من الصور، إلى أن ظهر ما يعرف بالعملات الافتراضية "المشفرة" Monnaies virtuelles ، ومن هذه العملات التي أخذت طريقها للظهور في عام ٢٠٠٩ هي البت كوين Bit coin، ولكن هذه العملات أخذت في التزايد بسبب الاقبال الزائد عليها خاصة في مجال الأعمال التجارية والمعاملات المالية، والعنصر المشترك لهذه العملات هو السجل العام تقنية سلسلة الكتل البلوك شين Block chain[٢]، والتي يتشارك فيها المتعاملين على منصات تداول هذه العملات، وستعملون الرموز كوسيلة لدفع المتعاملين على إدارة المنصة في ظل غياب الوسيط التقليدي "المركزي" والي كان في الغالب ما يكون بنك، وهي دفتر يسجل فيه كافة التعاملات التي تتم عبر منصات تداول هذه العملات يسمى دفتر الأستاذ public ledger ، وتتميز هذه العملات بأنها ليس لها بنك مركزي أو دولة أو هيئة تنظمها وتدعمها، ونشأت هذه العملات عبر عملية حاسوبية معقدة، وهى تمثيل رقمي لعملة مُقيَمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا، ومن مزاياها الحفاظ على خصوصية البائع والمشتري، ويتم التعامل بها من خلال بروتوكول الند بالند peer to peer وتعتمد على التقنيات الحديثة في التشفير بهدف زيادة الأمان فيها، وتخفيض رسوم التعاملات الإلكترونية، وبالتالي فهي تعتبر عملة لا يتم تداولها إلا من خلال الأنترنت عبر المحافظ الإلكترونية، لذلك تنامى التعامل بهذه العملة من قبل الشركات والمستهلكين[٣].

د. أحمد إبراهيم دهشان، العملات الافتراضية : إشكالياتها وأثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة ١٦-١٧ ٢٠١٩،ص ٨١٩.

٢ يسميها البعض بسلسلة الكتل المتسلسلة، يراجع في ذلك د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة ١٦-١٧ ٢٠١٩،ص ٦٦١.

3 Mark Andreessen, *Why Bitcoin Matters*, N.Y. TIMES (Jan. 21, 2017,11:55 AM)

, http://dealbook.nytimes.com/2014/01/21/why-bitcoin-matters

التعامل عبر العملات الافتراضية يختلف عن التعامل التقليدي بين البنك والعميل من عدة أوجه: أن المعاملات عبر العملات الافتراضية ليس لديها أي تنظيم مركزي يتحقق من سلامة المدفوعات والتعرف على هوية أطراف المعاملة؛ يمكن التعامل عبر هذه العملات على سلع ومعاملات غير مشروعة، لعدم وجود الرقيب الخارجي على هذا التعامل؛ لا يمكن التراجع عن العملية التي تتم بواسطة العملات الافتراضية... . ولذلك فإن العديد من البنوك تخشي قبول هذه العملات في المعاملات البنكية لعدم خضوعه إلى الرقابة من أي جهة حكومية.

كما أنه من الصعب تطبيق الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال على العمليات التي تتم من خلال العملات الافتراضية، حيث أنه من الصعب الأخذ بمبدأ "أعرف عميلك" كما هو الحال في المعاملات التقليدية؛ بسبب صعوبة التعرف على أطراف المعاملة التي تُبرم هذه المعاملات. الأصل أن عملية غسل الأموال تمر بثلاث مراحل كما حددتها FATF ٤ : مرحلة التوظيف أو الإيداع؛ مرحلة التمويه؛ ومرحلة الدمج، ولكن الوضع مع التعامل بالعملات الافتراضية قد لا تحتاج إلى كل هذه المراحل من أجل غسل الأموال، لأنه بمجرد التعامل بهذه التقنية سيتحقق غسل الأموال، لان مع هذه التقنية لا تستطيع معرفة أطراف المعاملة، ولا نوع المعاملة ولا مقابل هذه المعاملة، وبالتالي فإن هذه المعاملات سهلت من عمليات غسل الأموال، ولذلك تنامت هذه الجرائم منذ ظهور هذه التقنية.

ثانيا: أهمية البحث:

في هذه الآونة، ظهرت في الأفق تقنية جديدة وهى تقنية العملات الافتراضية، ومعها تقنية سلسلة الكتل التي تتيح تسجيل المعلومات في قاعدة بيانات مشتركة، وكان الغرض من هذه التقنية هو إنشاء منصة تتيح التبادل الأمن للعملة الرقمية المسماة

٤ مجموعة العمل المالي أسست ١٩٨٩ ومقرها فرنسا Financial Action Task Force هي منظمة حكومية دولية أنشئت عام ١٩٨٩ م من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها .تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي .وتعمل أيضاً، بالتعاون مع جهات دولية معنية أخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من الاستغلال

(ISSN: 2356 - 9492)

بالبت كوين، باستخدام التشفير دون تدخل وسيط كالبنك وغيره، وتعمل تقنية البلوك شين عبر مشاركة البيانات بين شبكة من المشاركين الذين يقومون بتشغيل سلسلة الكتل، وهؤلاء المشاركين هم الضامنين لصحة البيانات التي تدخل إلى هذه الشبكة، ولا يوجد إصدار مركزي واحد، يستطيع كل مشارك في هذه الشبكة أن يدخل على قاعدة البيانات، يتم تحديثها تلقائيا عبر الشبكة عند إضافة معلومات جديدة، وتتميز سلسلة الكتل بتطبيقها لبعض المفاهيم التكنولوجية الموجودة مسبقاً لتحقيق طريقة أمنة للغاية لتسجيل المعلومات، وبالتالي يمكن الوثوق بالمعلومات المخزنة في سلسلة الكتل لتكون صحيحة وغير قابلة للتلف، حيث أن هذه التقنية تعمل عبر وسيلتين: المفتاح العام المشفر؛ والمفتاح الخاص المشفر، يتم إصدار كل واحد منهما ودمجها عبر الخوارزمية غير المتماثلة المستخدمة في كل مجموعة من المفاتيح العامة والخاصة، حيث أن هذه المفاتيح المندمجة لها علاقة رياضية تسمح للمفتاح الخاص بفك تشفير البيانات باستخدام المفتاح العام، ولذلك فإن استخدام هذه التقنية يجعل تسجيل المعلومات وتخزينها موثوق بها وأمناً للغاية.

لذلك فإن العديد من البنوك ومنها البنوك الاسترالية كانت تدرس إمكانية استخدام تقنية سلسلة الكتل، لان هذه التقنية سوف تؤدي إلى توثيق تسجيل أو نقل أي أصل من الأصول الرقمية، وتسجيل ملكية الممتلكات المادية والفكرية محل المعاملات التي تتم عبر هذه التقنية، وتنفيذ الصفقات وتسويتها، والتحويلات المالية، والخدمات المصرفية والتقارير التنظيمية، ومنها الطلبات المتعلقة بمبدأ "أعرف عمليك" وقواعد مكافحة غسل الأموال، لذلك باتت المؤسسات المالية مثل بنك باركليز... في استكشاف مزايا التقنية الحديثة، لاستخدامها في الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، واستخدام هذه التقنية سوف يؤدي إلى تسهيل ومراقبة وتعقب معاملات البت كوين، ومن هنا تبرز أهمية البحث في بيان دور تقنية سلسلة الكتل في الحد من جرائم غسل الأموال[٥].

ثالثا: إشكالية البحث:

لحداثة موضوع البحث، أثار هذا البحث إشكالية رئيس وهي هل لتقنية البلوك شين دور في الحد من جريمة غسل الأموال، ويتفرع عن هذا الإشكالية الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

- ماهية تقنية العملات الافتراضية، وسلسلة الكتل.
- البنيان القانوني جريمة غسل الأموال.
- ما دور تقنية سلسلة الكتل في الحد من غسل الأموال .
- هل النصوص القانونية الخاصة بمكافحة جريمة غسل الأموال كافية في ظل الأخذ بتقنية سلسلة الكتل.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث السبور في أغوار موضوعة أملاً في تحقيق الاتي:

- التعرض لتقنية العملات الافتراضية، وسلسلة الكتل ، خاصة الآلية الخاصة بها.
- إظهار المزايا والعيوب الخاصة بهذه التقنية.
- البحث في البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال.
- محاولة التوصل إلى دور تقنية سلسلة الكتل في الحد من جريمة غسل الأموال.
- التعرف على النصوص الخاصة بجريمة غسل الأموال لمعرفة مدى كفايتها لمواجهة هذه الظاهرة في ظل تقنية سلسلة الكتل.

خامساً: منهج البحث:

لأن هذا البحث سوف يعتمد على السبور في أغوار آلية العمل الخاصة بتقنية العملات الافتراضية وسلسلة الكتل للتعرف على مزايا وعيوب كل واحدة منهما، وبالتالي فإن المنهج الوصفي هو الأنسب لإعداد هذا البحث من أجل رصد هاتين التقنيتين، ومعرفة علاقتهما بجريمة غسل الأموال؛ ولأن ذلك يحتاج إلى التعرض إلى البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال، لذلك فسوف نعتمد أيضا على المنهج الاستنباطي أو الاستقرائي حيث أن الباحث سوف يعتمد على النصوص القانونية والدراسات الفقهية الخاصة بهذه الجريمة لدراستها وتحليلها، وسوف نجعل هذه الدراسة بين عدد من

(ISSN: 2356 - 9492)

التشريعات خاصة التشريع الإماراتي – لما له السبق في التعامل بكل من تقنية البت كوين وتقنية سلسلة الكتل والتشريع العماني والمصري؛ وبعض التشريعات الأخرى والأجنبية حتى تثري البحث، بالتالي يجب الاعتماد على المنهج المقارن مقارنة أفقية، لأن البحث سوف يتناول كل جزئية في هذا البحث في التشريعات – محل الدراسة– حتى يكون هناك فرصة حقيقة لعرض أوجه التشابه والاختلاف في هذه الأنظمة.

سادساً: خطة البحث:

مما سبق نستطيع أن نقسم بحثنا إلى مطلب تمهيدي ومبحثين: سوف يعنون المطلب التمهيدي بالاطار التعريفي للدراسة في محاولة منا للتعرف على ماهية التقنيات محل الدراسة، مثل سلسلة الكتل، وكذلك البيت كوين باعتبار أن الأولي ظهرت من أجل إنشاء منصة تتيح التبادل الأمن للعملات الافتراضية التي كان أول ظهور لها عبر الثانية، ثم نبين موقف الدول من الاعتراف أو التعامل بهذه التقنيات؛ ولان هدف البحث هو التعرف على دور البلوك شين في الحد من غسل الأموال فكان لزاماً علينا أن نعرج في مبحثنا الأول إلى التعرف على جريمة غسل الأموال، ولان بحثنا ينصب على معرفة دور سلسلة الكتل في الحد من هذه الجريمة، فسوف نتعرض إلى جزئيات من هذه الجريمة التي يبين منها مدي دور هذه التقنية للحد منها؛ ثم نختم هذا البحث بمبحث ثاني نتعرض فيه إلى هل من الممكن لتقنية سلسلة الكتل أن تحد من هذه الجريمة عبر التعرض لموقف الدول في هذا الشأن، لذلك فسيكون خطتنا على الوجه الاتي:

المطلب التمهيدي: الإطار التعريفي لسلسة الكتل Block chain.

الفرع الأول: التعريف بتقنية سلسلة الكتل "البلوك سين".

الفرع الثاني: موقف الدول من تقنية سلسلة الكتل.

المبحث الأول: جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول: السياسة الوقائية لجريمة غسل الأموال.

المطلب الثاني: السياسة القمعية لجريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: دور سلسلة الكتل في الحد من جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول: سلسلة الكتل كوسيلة للكشف عن أنشطة غسل الأموال.

المطلب الثاني: موقف الدول من وضع التنظيم القانوني لسلسلة الكتل.

سابعاً: الكلمات المفتاحية:

- البت كوين.
- سلسلة الكتل "Blok chain ".
- غسل الأموال.
- مجموعة العمل المالي FATF.
- شبكة إنفاذ الجرائم المالية FinCEN .
- مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية TFI.

المطلب التمهيدي

الإطار التعريفي لسلسة الكتل Block chain

لحداثة تقنية سلسلة الكتل، كان لزاما في البداية أن نتعرف على هذه التقنية، باعتبارها العنصر المشترك بين منصات تداول العملات الافتراضية وآلية عملها بما يخدم عنوان بحثنا، ثم بعد ذلك نعرج لعرض موقف الدول من التقنية الحديثة، وعليه فإن هذا المبحث سوف ينقسم إلى فرعين: الفرع الأول بعنوان التعريف بتقنية سلسلة الكتل؛ والثاني موقف الدول من الاعتراف بهذه التقنية.

الفرع الأول

التعريف بسلسلة الكتل Block chain

أولا: ماهية سلسلة الكتل: نشأت هذه التقنية بغية التداول الأمن للعملات الافتراضية وأولها عملة البت كوين Bitcoin٦، بحيث يتم التداول من طرف إلى طرف دون تدخل طرف ثالث بينهما كالبنك والتي تعرف الند للند (P2P)، وسميت بسلسلة كتل البت كوين؛ ثم بعد ذلك تم استخدامها في مجالات أخرى عديدة: المعاملات المالية كسلسلة كتل العقود الذكية؛ المعاملات الفنية؛ براءات الاختراع؛ التصويت الإلكتروني؛ وسلاسل التوريد وغيرها، ولذلك بدأ الاهتمام من قبل العديد من الدول بدارسة هذه التقنية ومدى

6 Deloitte (2018). What is Blockchain? [online] p.7. Available at: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/Innovation/deloitte-uk-what-is-blockchain-2016.pdf.

(ISSN: 2356 - 9492)

الاستفادة منها في معاملاتها٧. ومن الممكن تعريفها بأنها " تسجيل المعلومات في قاعدة بيانات مشتركة، ويشار إليها بدفتر الأستاذ الرقمي "DLT"٨، تهدف إلى تسجيل المعاملات، وتتبع الأصول في شبكة غير مركزية، يحتفظ كل عميل فيها بنسخة احتياطية مطابقة لجميع النسخ، حتى تتم عملية الإجماع على صحة المعاملة بين العملاء"٩.

أنشأت سلسلة الكتل كتقنية رقمية لإيجاد الثقة بين طرفين أو أكثر في العالم الافتراضي عند إجراء التعاملات –أيا كان نوعها–، دون تطلب وسيط للوثوق بهذه التعاملات، وغالبا ما يكون هذا الوسيط في المعاملات التقليدية: المؤسسات الحكومية المختصة؛ أو البنوك أو المؤسسات المالية المرخص بها في هذا الشأن. وما يميز هذه الآلية أنها تنقل بيانات الأصول دون نسخها، بوسيلة أكثر أماناً وسرعة، كما أن هذه البيانات تكون غير قابلة للتعديل، وإذا كان التعديل ضروري، فيتم ذلك عبر كتلة جديدة دون التغير في الكتلة الأصلية؛ كما أنها من الممكن أن تستوعب العديد من البيانات والمعلومات بصفة دورية ومتجددة عبر ما يسمى بالكتل أو بلوك، تتضمن كل منها رموز محددة تربطها بالكتل السابقة؛ كما تتميز بأنه بإمكان المتعاملين بها معرفة أصل المعاملة وتاريخها، منذ نشأتها حتى تاريخ التعامل، كما أنها تمكن عملاءها الحصول على أية معلومات متعلقة بهذه المعاملة في قاعدة بيانات دون الحاجة إلى الرجوع لعدة مصادر.

7 Thompson, S. (2017). The preservation of digital signatures on the blockchain. [online] University of British Columbia, pp.2-4. Available at: http://ojs.library.ubc.ca/index.php/seealso/article/view/188841/186525.

8 See UK Government Chief Scientific Adviser, Distributed Ledger Technology: beyond block chain (2016), at 17 , وسمي بهذا الاسم لأنه يشبه دفتر الأستاذ المتعارف بين التجار، حيث يسجل فيه الأصول والخصوم الخاصة بالمؤسسة، وفي حالة حدوث خطأ في هذا الدفتر، يتم تصحيح هذا الخطأ عبر تسجيل أصول أو خصوم للدفتر بهدف تصحيح هذا الخطأ.

9 see UK Government Chief Scientific Adviser, Distributed Ledger Technology: beyond block chain (2016), at 17 https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/492972/gs-16-1-distributed-ledger-technology.pdf.

مع ذلك يحيط بهذه التقنية العديد من المخاوف منها: عدم وجود وسيط حكومي يكون من حقه التدخل في الوقت المناسب لمنع أي خروقات قانونية تمثل مخالفات قانونية قد تشكل في بعض أفعال مجرمة تقع تحت طائلة القانون الجزائي؛ كما أنها لا يمكن معرفة هوية المتعاملين في هذه التقنية، مما يجعلها وسيلة سهلة لارتكاب العديد من الجرائم كجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عدم وجود تنظيم قانوني تخضع له هذه لتقنية أثناء التعامل، وبالتالي سيؤدي إلى إحجام العديد من الدول والمؤسسات التعامل بهذه التقنية على ما تحققه من مزايا، خاصة لحداثة التعامل بها حيث بدء التعامل بها في بداية عام ٢٠٠٩[١٠].

ثانياً: محتويات سلسلة الكتل: تتضمن سلسلة الكتل صنفين من الكتل:

الصنف الأول: سلسلة الكتل العامة "بدون إذن": وهو إذا أي شخص من خلالها يملك: عرض المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات؛ إرسال المعلومات المطلوب تسجيلها في قاعدة البيانات؛ استضافة نسخة من قاعدة البيانات والمشاركة في التحقق من هذه المعلومات، وهذا الصنف يجد رواج له في تداول العملات المشفرة، حيث يكون هناك قاعدة كبيرة من المتعاملين بها، والبت كوين هي سلسلة كتل بدون إذن. وبالتالي فهذا الصنف من سلسلة الكتل يكون متاح لجميع مستخدمي الشبكة، وبالتالي يكون هناك من المحتمل أن يتوافر لدى إحداهم نية غير مشروعة، ولكن ما قد يقف كعائق أمامه هو القدرة الحاسوبية المتطلبة لتنفيذ هذا الهجوم على سلسلة الكتل، ولهذا الصنف أن يختار مسئولاً، واحداً أو مجموعة من المسئولين تكون مهمتهم وضع بروتوكول التوافق أو التحكم فيه أو تغيره، وعلى الرغم من ذلك تظل المشاركة في هذا لصنف مجهول الهوية[١١].

10 Nakamoto, Satoshi, Bitcoin: : A Peer to Peer Electronic Cash System , www.bitcoin.org, 2009,last accessed on May 8, 2018.

11 Georges-Albert Dal,Blockchain : une révolution pour le droit?, Journal **Tribunaux, tribunaux,** http://jt.larcier.be, 10 novembre 2018 - 137e année, 36 - No **6748, P.802 et s.**

(ISSN: 2356 - 9492)

الصنف الثاني: سلسلة الكتل الخاصة "بإذن": وهذه السلسلة تكون خاصة بعدد محدود من المشاركين، وفي الغالب ما يكون منتمين إلى شركة أو هيئة أو منظمة، وفي الغالب يتم اختيارهم مسبقاً، وإخضاعهم لمعايير مشاركة محددة أو موافقة مسئول، وبالتالي فهذا الصنف يضم مجموعة أصغر، حيث تقتصر على مجموعة لتحقيق هدف مشترك؛ وعليه يكون للمشاركين في هذه السلسلة الولوج إليها للتحقق من المعلومات، أو أضافة معلومات جديدة، [١٢].

ثالثاً: آلية عمل سلسلة الكتل: هذه السلسلة تعد قاعدة بيانات للمعاملات التي تتم بين المتعاملين به فيما يسمى بدفتر الأستاذ الرقمي، وهذا الأخير يكون بدلاً من الوسيط المركزي في المعاملات التقليدية، حيث لدي كل مستخدم بالشبكة نسخة من هذا الدفتر، وعليه يكون التحقق من مدى مشروعية المعاملات مسئولية جميع المتعاملين بهذه التقنية، ومن حق كل عميل بها إضافة معاملة إلى سلسلة الكتل، وذلك بعد الموافقة المسبقة لكل العملاء على أن البائع هو المالك التحقق للأصل محل التعامل وليس هناك ما يمنعه من إتمام عملية البيع، ثم تسجل هذه المعاملة في ما يسمى ب "الكتلة"، وتصبح هي الأحدث في التسلسل الزمني للكتل؛ المسند إليهم عمل هذه الكتل هو ما يسمى ب "عمال المناجم"[١٣]، وهي العقد أو أجهزة الكمبيوتر المتخصصة المتصلة بالشبكة في مقابل الحصول على عملة البت كوين، تكون مهمتها تسجيل المعاملات بدفتر الأستاذ والتحقق منها من قبل عمال المناجم الأخرين المتصلين بالشبكة، ويتم التحقق بالإجماع، وبعد ذلك يتم إضافة الكتلة الجديدة إلى سلسلة الكتل القديمة، ولا يمكن إزالتها مرة أخرى، إن يعمل كتلة جديدة بمضمون ما يراد إضافته أو تعديله، تمر بذات المراحل السابقة، قبل ضمها إلى سلسلة الكتل[١٤]. يجب أن تكون نسخ سلسلة الكتل

12 Boris Barraud, **Les blockchains et le droit,** Revue Lamy Droit de l'immatériel, Lamy (imprimé),Wolters Kluwer édition életronique 2018, pp.48-62. hal-01729646, P. 2 et s.

١٣ أي شخص يستطيع أن يكون من عمال المناجم باستثناء أي شخص مرتبط بأي صفة بطرفي المعاملة بهدف منع تضارب المصالح.

14 Crosby, M., Pattanayak, P., Verma, S. and Kalyanaraman, V. (2015). Blockchain Technology Beyond Bitcoin. [online] Berkeley: Sutarja Center,

متزامنة مع بعضها البعض وإلا اعتبرت تالفة أو معيبة، لتجنب حدوث ذلك، تعتمد سلسلة الكتل على أدوات تشفير متعددة لتخزين المعلومات في الكتلة، وتضع كل سلسلة كتل قواعدها الخاصة أو برتوكول الإجماع الذي يحدد كيفية عمل عملية التحقق.

تعتمد سلسلة الكتل بعض التقنيات الأساسية، بهدف تحقيق طريقة أمنة للغاية لتسجيل المعلومات، حتى يمكن الوثوق بالمعلومات المحزنة عليها، وتكون غير قابلة للتلف، ومن هذه التقنيات: تشفير المفتاح العام: حيث يتم إصدار مفتاح عام لكل مشارك، عباره عن سلسلة من الأرقام أو الحروف التي يتم إنشاؤها حسابيا، ويتم تسجيل هذا المفتاح على أنه مرتبط بالمشارك ذات الصلة، ويمكن مشاركته مع أخرين؛ تشفير المفتاح الخاص: يتم إصدار مفتاح واحد أو عدة مفاتيح خاصة، وكل مفتاح خاص عبارة عن سلسلة من الأرقام أو الحروف التي يتم إنشاؤها حسابياً، ولكن على عكس المفتاح العام لا يمكن مشاركته مع الأخرين، ولكن يجب على المشارك أن يحتفظ به في مكان آمن، مثل جهاز كمبيوتر، أو جهاز محمول، ويمكن للمشارك أن يختص بتشفير هذا المفتاح بنفسه، حتى لا يعلم به أحد المشاركين، حيث إذا علم به أحد المشاركين، يستطيع أن ينتحل شخصية المشارك على شبكة سلسلة الكتل. يتم إصدار هذه المفاتيح الخاصة والعامة من خلال برنامج يعتمد على الخوارزمية غير المتماثلة المستخدمة لإنشاء كل مجموعة من المفاتيح العامة والخاص، والمفاتيح لها علاقة رياضية تسمح للمفتاح الخاص بفك تشفير المعلومات المشفرة باستخدام المفتاح العام[١٥].

بالتالي يستطيع المشاركين في سلسلة الكتل إرسال المعلومات بطريقة أمنه، ويوقع المرسل رسالته مع مفتاحه الخاص، لأن المفتاح العام المقابل سيكون هو المفتاح الوحيد

pp.5-8. Available at: http://scet.berkeley.edu/wp content/uploads/BlockchainPaper.pdf; EquiSoft (2017). La cadena de bloques (blockchain) Una tecnología disruptiva con el poder de revolucionar el sector financiero. [online] pp.3-4. Available at: https://www.equisoft.com/wp content/uploads/2017/09/White-paper-Blockchain-ESP-1.pdf

15 Gareth Peters & Efstathios Panayi, Understanding Modern Banking Ledgers Through Blockchain Technologies: Future of Transaction Processing and Smart Contracts on the Internet of Money, SSRN (2015), https://ssrn.com/abstract=2692487, 7

(ISSN: 2356 - 9492)

المرتبط رياضيا بالمفتاح الخاص للمرسل، ويستطيع باقي المشاركين في الشبكة التحقق من صحة هذه المعلومات من خلال بروتوكول الإجماع ذي الصلة. يمكن للمشاركين الأخرين بالشبكة معرفة المفاتيح العامة لكل مشارك بالشبكة، مع الاحتفاظ بهويته الخاصة، ويظل غير معروف، وهذا هام جدا بالنشبة لهذه الشبكة من أجل حماية البيانات[١٦].

تقنية سلسلة الكتل تتكون من عناصر أربع: الكتلة، وهي التي يتم إدخال العمليات المراد تنفيذها بها، وتسجيل البيانات أو متابعة حالة الشيء، حيث يتم تخزين المعلومات على دفعات تسمى الكتل "العُقد"، يتم التحقق منها وربطها ببعضها البعض بشكل تسلسلي، يطلق عليها الكتل المتنامية، وعليه تكون كل كتلة تحتوي على قدراً معيناً من العمليات أو المهام أو المعلومات، يكون كافياً لإنجاز العمليات بداخلها بشكل كامل، ثم يتم إنشاء بلوك جديد مرتبط به؛ الإدخال، هو العملية التي تتم داخل الكتلة الواحدة، وهو أمر وحيد ويكون مع غيره من الأوامر الكتلة؛ الهاش Hach، عبارة عن البصمة الرقمية المميزة لكل سلسلة كتل، ويتم ربطها مع بعضها البعض بواسطة هذا الهاش، وهو عبارة عن كود يتم إنشاؤه من خلال خوارزمية داخل برنامج سلسلة الكتل، تعرف بألية الهاش، ويهدف إلى تميز كل سلسلة عن الأخرى؛ ليس هذا فحسب ولكن تميز كل كتلة داخل السلسة من خلال هاش خاص، وكل معلومة داخل الكتلة لها هاش مميز لها، وربط الكتل مع بعضها البعض، من خلال ربط كل كتلة بالهاش السابق لها واللاحق عليها لتسير في اتجاه واحد؛ الوقت، بصمة الوقت الذ يتم فيه إجراء العمليات داخل الكتلة[١٧].

16 Tim Swanson, Consensus-as-a-service: a brief report on the emergence of permissioned, distributed ledger systems, 6 (2015), http://www.ofnumbers.com/wpcontent/uploads/2015/04/Permissioned-distributed-ledgers.pdf

١٧ منير ماهر أحمد ، العملات الافتراضية المشفرة : البت كوين نموذجا ، مجلة أسرا العالمية للبحوث الشرعية ، 2018 ، ماليزيا، ص ١٠، مشار إليه ببحث د. أحمد كمال أحمد صبري، الحماية القانونية للملكية الفكرية الذكية على سلسلة الكتل "البلوك سين" –دراسة مقارنة- بحث غير منشور، ٢٠١٩، ص ١١.

انتهينا في هذا الفرع من التعرف على تقنية سلسلة الكتل "Blockchain"بالقدر الذي يخدم موضوع بحثنا، وخلصنا إلى أن هذه التقنية لها العديد من المزايا: فهي وسيلة أمنة وموثقة لحفظ المعاملات، التي يتم التحقق منها من المشاركين بهذه التقنية؛ كما أنها لا يتم تعديل هذه المعاملات إلا عبر إنشاء كتلة جديدة تضاف إلى الكتل السابقة وهكذا حتى نكون بصدد سلسلة الكتل؛ ولكن يعيبها إخفاء هوية المتعاملين بها، مما يجعلها وسيلة لارتكاب الأفعال الجرمية التي تنال من استقرار الشعوب على جميع المستويات. ولكن ينقصنا معرفة ردة فعل الدول من حيث التعامل بهذه التقنية، وهو ما سنتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

موقف الدول من تقنية سلسلة الكتل

على الرغم من ظهور هذه التقنية منذ عام ٢٠٠٩، إلا أن ردة فعل الدول في التعامل أو الاعتراف بها ما زال محير؛ لا سيما أن هناك دول –خاصة الدول العربية– رفضت التعامل مع العملات المشفرة في الأصل –ما عدا دولة الإمارات المتحدة "إمارة دبي"–، التي تعد السبب في ظهور تقنية البلوك سين، وأن كانت هذه التقنية قد امتدت إلى مجالات أحري؛ وبالمقابل أغلب الدول الأجنبية أخذت بالتعامل بهذه التقنية في مجالات محددة، وسوف نعرض في السطور الأتية لموقف الجانبين.

أولا: الدول العربية: ما زالت الدول العربية تتعامل مع العملات الافتراضية "المشفرة" وتقنية البلوك شن على أنها خطر على العملات المحلية: المملكة العربية السعودية، في عام ٢٠١٧ اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" قرار بمنع المؤسسات المالية المختلفة وخاصة المصارف، التعامل مع العملات الإلكترونية بأي شكل كان، باعتبار أنها غير محكومة لأي بنك مركزي، وذلك يجعلها مجال لاقتراف أفعال غير مشروعة، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ جمهورية مصر العربية، رفض البنك المركزي

(ISSN: 2356 - 9492)

المصري التعامل مع العملات الرقمية في أكثر من مناسبة، لأنها متقلبة الأسعار، ولعدم وجود الوسيط الحكومي[١٨].

بالمقابل نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة –خاصة إمارة دبي– دخلت هذا المجال بكل قوة، وخيراً ما فعلت، وذلك لأهمية هذه التقنيات، ففي يوليو ٢٠١٧، كانت الإمارات هي مهد أول عملة مشفرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي "وان جرام كوين" Onegramcoin، وهي أول عملة مدعومة بالذهب، وبالتالي يكون التمويل الإسلامي قد دخل السوق الرقمية، وهذه العملة تسمح بإجراء معاملات لامركزية بملكية كاملة للعملة الرقمية الواحدة ضمن سلسلة بلوكات آمنة[١٩]، ويمكن على مستوى المنطقة شراء وتبادل عملة البت كوين، من خلال محفظة "بيت أويسيس" في دبي بالدرهم الإماراتي، وقد أسست حكومة دبي المجلس العالمي للتعاملات الرقمية، وتعهدت بحفظ جميع وثائقا في قاعدة بيانات سلسلة بلوكات عام ٢٠٢١[٢٠]؛ وفي أغسطس ٢٠١٨،

---

١٨ لمعرفة المزيد عن موقف باقي الدول العربية من التعامل مع مثل هذه التقنيات يراجع الموقع الإلكتروني https://www.bitcoinnews.ae/العملات-الإلكترونية-في-الدول-العربية/ مقال منشور بعنوان "العملات الإلكترونية في الدول العربية.. اختلفت الأسباب والحظر واحداً"، أحمد حسن، أخر تعديل ٣ يناير ٢٠٢٠، الأحد ٥ يناير ٢٠٢٠، ١١:٥٥ AM؛ كما أصدر بيان في مطلع ٢٠١٨ من مفتي جمهورية مصر العربية أكد فيه أن التعامل مع العملات المشفرة حرام، لأنه من الممكن استخدامها في التهرب الضريبي وغسل الأموال، وأن التقلب في سعر العملة قائم على فكرة الخداع؛ https://bit-chain.com/2018/09/24/من-قطر-إلى-فلسطين-حالة-تقنين-العملات-ال/ ، مقال منشور بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ بعنوان "من قطر إلى فلسطين: العملات المشفرة والبيتكوين في الشرق الأوسط".

١٩ https://www.wamda.com/ar/2017/06/الإمارات-مهدٌ-لأول-عملة-مشفرة-متوافقة-مع-الشريعة-الإسلامية ، مقال منشور بعنوان "الإمارات مهد أول عملة مشفرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أركان مينون، ١٤ يونيو ٢٠١٧، 13:45 PM"

٢٠ https://www.dubaifuture.gov.ae/ar/our-initiatives/global-blockchain-council/ " في إطار الجهود التي تبذلها مؤسسة دبي للمستقبل من أجل تطبيق أحدث التقنيات والممارسات الابتكارية على مستوى العالم، أعلنت المؤسسة عن تأسيس المجلس العالمي للتعاملات الرقمية بهدف استكشاف وبحث التطبيقات الحالية والمستقبلية لها والعمل على تنظيم التعاملات الرقمية عبر منصات تكنولوجيا البلوك تشين (Blockchain) والتي يمكن من خلالها تسجيل وتوثيق كافة المعاملات الرقمية والتداولات باستخدام عملات البيتكوين الرقمية (Bitcoin) وغيرها. سيبحث المجلس تداعيات هذا الابتكار على مستقبل المال والأعمال ودوره في تسهيل التعاملات ضمن القطاعات المختلفة المالية وغير المالية وزيادة كفاءتها واعتماديتها. تتم كافة التعاملات الرقمية "البلوك تشين" بموافقة جميع الأعضاء، مما يحد من عمليات الاحتيال وغسيل الأموال، حيث إن العملة الرقمية غير قابلة للتزوير أو التلف، ويمكن نقلها عبر الحدود بكل سهولة. كما أنها تساعد في تسهيل عملية التسوق عبر شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. يتكون المجلس من 46

أعلنت محاكم مركز دبي المالي العالمي عقدها شراكة مع "دبي الذكية" لتطوير أول محكمة في المنطقة تعتمد على تقنية البلوك شين، وهي عبارة عن نظام متطور لتنفيذ التحويلات إلكترونيا والاحتفاظ بسجلات تسمح لجميع أطراف العملية بتتبع المعلومات من خلال شبكة آمنة، وهذا يحقق في المستقبل فوائد عدة: تبسيط العمليات القضائية، وتفادي تكرار الوثائق، وتحقيق كفاءة عالية عبر المنظومة القضائية[٢١].

ثانياً: سنغافورة، في غضون أكتوبر ٢٠١٧، أعلنت وزارة المالية بسنغافورة أنه من الممكن إجراء تسوية المدفوعات ما بين البنوك في سنغافورة باستخدام البلوك شين، وهذا من خلال شراكة بين السلطة النقدية في سنغافورة (MAS) ومجموعة من المؤسسات المالية. ويعد مشروعUbin ، هو المشروع الرائد في استراتيجية عظيمة الشأن تسعى لاعتماد تقنية البلوك شين في القطاع المالي في سنغافورة. وتخطط الحكومة لرقمنة عملة الولاية على شبكة الاثيريوم[٢٢].

عضوًا من اللاعبين الرئيسيين المحتملين في قطاع التعاملات الرقمية، بما في ذلك مجموعة من الجهات الحكومية، والمصارف الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمناطق الحرة، وشركات التكنولوجيا العاملة في مجال التعاملات الرقمية، من بينها: مايكروسوفت، شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"، سيسكو، تيكوم، دبي القابضة، مركز دبي للسلع المتعددة، بنك الإمارات دبي الوطني، مصرف الإمارات الإسلامي، مركز دبي المالي العالمي، سوق دوت كوم، كريم، بنك المشرق، إنفو سيس، ومضة، بروبرتي فايندر دوت كوم، كراكين، سمارت ستارت، إيثيريوم، فيكتور كوينغ، نتورك إنترناشيونال، مكتب دبي الذكي، وحكومة دبي الذكية."

٢١ https://al-ain.com/article/difc-launch-blockchain-first-court ، مقال بعنوان" أول محكمة تعتمد على "بلوك تشين" عالميا في دبي، رنا عفيفي، ٢ أغسطس ٢٠١٨ 13:45 PM؛ في مارس ٢٠١٩، حصلت دبي على جهاز صراف بتكوين آلي الأول من نوعه، مما يعطي الفرصة لشراء العملات الرقمية، https://arabbit.net/دبي-صراف-آلي-للعملات-الرقمية/، مقالة بعنوان "أول ماكينة صرف آلي للعلات الرقمية في دبي"، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٩ 14:15 PM؛ وفي أكتوبر ٢٠١٩، أعلنت دائرة التخطيط الحضري والبلديات "DPM" عن شراكة مع الشركة التقنية NtechMahindra وهي أحد الشركات الرائدة في التحول الرقمي لإطلاق حلول لسجل الأراضي باستخدام تقنية البلوكشن، بهدف زيادة الشفافية في تتبع سجلات الأراضي وضمان السهولة في أرشفة البيانات، يراجع https://arab-btc.net/الإمارات-العربية-المتحدة-تطلق-بلوكشي/، 14:25 PM .

٢٢ في ١٥ نوفمبر ٢٠١٧، سويسرا- مقاطعة زوغ، أطلقت حكومة مقاطعة زوغ، من خلال قسم التسجيل الخاص بها، نظاماً يعمل على إصدار بطاقات الهوية الرقمية القائم على شبكة الاثيريوم، وتمت دعوة سكان زوغ للانضمام إلى مشروع البلوك سين التجريبيuPort ، وهي منصة للهوية الرقمية ذات سيادة ذاتية. وباستخدام تطبيق uPort يمكن للمواطنين تشفير معلوماتهم الشخصية، والحصول على معرف مرتبط بعنوان التشفير على شبكة بلوك شين الاثيريوم. وبمجرد التحقق من المعلومات، يمكن للمستخدمين "التفاعل بسلاسة مع الخدمات الرقمية لمدينة زوغ.، كما ستقدم زوغ

(ISSN: 2356 - 9492)

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية ، لا تزال هناك عقبات في تنفيذ تقنية البلوك سين في أكبر دولة اقتصادية في العالم، ولكن شرعت بعض الولايات بالفعل بوضع مسار واضح في طريق اعتماد هذه التقنية. منها: ولاية ديلاوير، في مايو ٢٠١٨، مررت ديلاوير هاوس اللائحة التاريخية التي تسمح بتسجيل شركات البلوك سين ومنصات التداول؛ ؛ وولاية فيرجينيا الغربية، أطلقت فرجينيا الغربية تطبيقات الهواتف المحمولة المعتمدة على البلوك سين في جميع مقاطعاتها البالغ عددها ٥٥ مقاطعة خلال انتخابات منتصف المدة، وقد تم التوصل إلى هذا القرار بعد نجاح الإطلاق التجريبي بشكل كبير، كما إن التصويت من خلال التطبيق يعني أن الأفراد العسكريين من فرجينيا الغربية سيتمكنون من الإدلاء بأصواتهم وسيكون لهم رأي في الديمقراطية واتخاذ القرارات.

رابعاً: الاتحاد الأوروبي ، في ١١ أبريل ٢٠١٨، اجتمعت ٢٢ دولة في أوروبا لمحاولة تشكيل منصة تعتمد على تقنية بلوك شين تهدف إلى تبادل المعلومات. وتسمى المجموعة الجديدة بالشراكة الأوروبية، والتي تشكل تحالفاً من دول مثل : هولندا، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، النرويج، وإسبانيا.، ولذلك أصدرت فرنسا أول قانون يأخذ بهذه التقنية وهو قانون PACTE [٢٣].

خامساً: الصين، في أبريل ٢٠١٩، تم استخدام تقنية البلوك شين لتسوية القضايا أمام المحاكم، وهذا ما أعلنه تشانغ ون، رئيس محكمة بكين للإنترنت، التي تم تأسيسها في سبتمبر ٢٠١٨، وقد عالجت منذ ذلك الحين ١٤٩٠٤ قضية، حيث تستخدم المحكمة الذكاء الصناعي "AI" وتقنية البلوك شين لإصدار الحكم، وكذلك تحولت العديد من المحاكم الصين إلى محكمة بلوك شين، بغية مكافحة التلاعب بالبيانات، مما

مجموعة متنوعة من الخدمات من خلالuPort ، مثل التوقيعات الإلكترونية ودفع رسوم مواقف السيارات، وستقوم بإجراء اختبار للتصويت الإلكتروني في وقت لاحق.

23 la loi Pacte relative à la croissance et à la transformation des entreprises, publiée au Journal officiel du 23 mai 2019 (loi n° 2019-486 du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises.(

جعل المحكمة العليا بالصين في سبتمبر ٢٠١٨ تقضي بأن الأدلة المصادق عليها باستخدام بلوك شين ملزمة في المنازعات القانونية[٢٤].

بذلك نكون قد تناولنا الاطار التعريفي لتقنية سلسلة الكتل، وعرضنا لموقف الدول من التعامل معها، فكان الموقف بين المؤيد والمعارض والمترقب، ولأن بحثنا يسلط الضوء على دور هذه التقنية في الحد من ظاهرة غسل الأموال، فكان لزاماً أن ندرس هذه الظاهرة الإجرامية، حتى نستطيع أن نعرض مدى دور هذه التقنية في الحد منها، وهذا ما سنعرض له في المبحث الأول.

المبحث الأول

جريمة غسل الأموال

ظهرت هذه الجريمة منذ وقت طويل، وكانت بدايتها مع عصابات المافيا، وكانت تهدف إلى شرعنه متحصلات جرائمهم، حتى تظهر في صورة مشروعة، حتى لا تقع تحت طائلة العقاب من الجهات العدلية، ولكن المجتمع الدولي والمحلي كان لها بالمرصاد، وكان ذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المنعقدة في فيينا ديسمبر ١٩٨٨؛ والتوصية الصادرة عن المجموعة الأوربية ١٩٩١، ثم تلى ذلك التشريعات المحلية، وباستقراء هذه النصوص الدولية أو المحلية، يتبين أن المشرع قد تبنى سياستين لمواجهة هذه الظاهرة، لما لهما من أثار سلبية على المجتمع في جميع المناحي[٢٥]: سياسة الضبط الإداري " المواجهة

24 https://aitnews.com/2018/10/22/الصين-تحاول-القضاء-على-سرية-البلوك-تشي/؛ ٥ يناير ٢٠٢٠ https://www.bitcoinnews.ae/البلوك سين-يساهم-في-تسوية-القضايا-أمام/ PM17:25.

٢٥ يراجع في التعرف علي ظاهرة غسل الأموال تفصيلاً على سبيل المثال: د. أشرف توفيق شمس الدين، تجريم عسيل الأموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٣ وما بعدها، وكذا مؤلفه، دراسة نقدية لقانون غسل الأموال، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ١٢ وما بعدها؛ د. محمد سامي لشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، ٢٠٠١؛ د. سامي محمد غنيم، الأحكام الموضوعية لجريمة غسل الأموال في التشريع الفلسطيني – دراسة تحليله مقارنة-، بحث منشور على الأنترنت ٢٠١٧/١٢/٢ بمجلة الأبحاث القانونية المتعمقة، العدد ١٨، ص١١؛ MAMDOU DIAN DIALLO, les mutation de l.anti-blanchiment a l'aune de la profession bancaire et de libertes individuelles, these de doctrat, 2017, P. 13 et s ؛ اتفاقية فينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة (٦)؛ إعلان بازل BALE ١٩٨٨؛ وكذا من القوانين:

(ISSN: 2356 - 9492)

الوقائية"، حيث دورها يكون منع وقوع الجريمة وذلك بوضع الآليات اللازمة لذلك، وفرضها على الجهات المعنية، فإذا فشلت هذه السياسة ووقعت الجريمة فعلا يبدأ دور السياسة الأخرى وهي سياسة الضبط الإداري "السياسة الردعية أو القمعية"[٢٦]، والتي تتمثل في توقيع الجزاءات الجنائية والإدارية اللازمة لتحقيق الردع بنوعيه العام والخاص، ولذا فإن هذا المبحث سوف يقسم إلى مطلبين: المطلب الأول نعالج فيه السياسة الوقائية لمكافحة جريمة غسل الأموال، ثم نعرج إلى المطلب الثاني ونخصصه للسياسة القمعية للجريمة.

المطلب الأول

السياسة الوقائية لمكافحة جريمة غسل الأموال

منذ ظهور ظاهرة غسل الأموال تبنت الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية سياسة وقائية لمنع وقوع الجريمة ولذلك فرضت عدة التزامات على عاتق كافة الجهات المعنية بهذه الظاهرة، بل رتبت جزاءات إدارية وفي بعض الأحيان جنائية على من يخالف هذه الالتزامات، لأن معني المخالفة هو عدم تمكن الجهات الرقابية من كشف الجريمة، مما يكون له ابلغ الأثر على التنمية في المجتمع[٢٧]، والهدف من دراسة هذه الجزئية في البحث هو معرفة مدي إمكانية تطبيق هذه الالتزامات حال القيام التعاملات التي تبرم من خلال سلسلة الكتل لمعرفه دورها في الحد من هذه الظاهرة، ولذلك سوف ندرس هذه

القانون الإماراتي، المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة؛ القانون المصري، القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الصادر بقانون مكافحة غسل الأموال، المعدل بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤؛ القانون العُماني، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي ، loi de SAPIN II no 2016-1691 du 9 dec. 2016 relative a la transparence, a la lute contre la corruption et la modernisations de la vie economique.

٢٦

٢٧ د. دليلة مباركي، غسيل الأموال، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٧-٢٠١٨؛ محمد بن أحمد صالح الصالح، غسل الأموال في النظم الوضعية-رؤية إسلامية-، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص ٣٢؛ MAMDOU DIAN DIALLO, les mutation de l.anti-blanchiment a l’aune de la profession bancaire et de libertes individuelles, these de doctrat, 2017, P. 65 et s.

المطلب في فرعين، الفرع الأول نتعرف على الجهات التي يقع على عاتقها تنفيذ هذه الالتزامات؛ ثم نتعرف في الفرع الثاني على هذه الالتزامات.

الفرع الأول

الجهات المختصة بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال

بمطالعة النصوص الدولية أو الوطنية الخاصة الالتزامات المقررة لمكافحة غسل الأموال، يتبين أن هناك نوعين من هذه الجهات: الأولى، وهي الجهات المعنية بتنفيذ هذه الالتزامات؛ والثانية، هي الجهات المعنية بالتأكد من تنفيذ هذ الالتزامات أي المنوط بها مكافحة غسل الأموال، وسوف نتناول كل واحدة منهما على حدة:

أولاً: الجهات المخاطبة بالتزامات مكافحة غسل الأموال: بقراءة القوانين محل الدراسة نلاحظ أنها أخذت بنفس النهج في تعريف الجهات المختصة بالتزامات مكافحة غسل الأموال، وهو معيار السرد والتعدد لهذ الجهات سواء في قانون مكافحة غسل الأموال أو لائحته التنفيذية كما فعل كل من المشرع المصري والإماراتي[٢٨]؛ بالمقابل فإن المشرع العُماني عرفها بموجب نوع النشاط الذي تقوم بها هذه الجهة[٢٩]، وسوف نحاول أن نبرز أهم هذه المؤسسات المالية:

- البنوك العاملة في الدولة وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الدولة.
- شركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد.
- الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال والمنظمة بقانون البنك المركزي بالدولة.
- الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية، أو في مجال الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، أو نشاط التمويل متناهي الصغر.
- الجهات العاملة في مجال تلقى الأموال.

٢٨ تراجع المادة (١) من قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المعدلة بالقانون ٣٦ لسنة ٢٠١٤، المادة (١) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون؛ المادة (١) من القانون الاتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨، و(١) و (٢) من لائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٥ لسنة ٢٠١٨. تراجع المادة (١) , (٣) من المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦، والمادة (١) فقرة ج من اللائحة التنفيذية. ٢٩

(ISSN: 2356 - 9492)

- الهيئة القومية للبريد فيما تقدمه من خدمات مالية.
- الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري وجهات التوريق العقار.
- الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي.
- الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين أو إعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين.

أصحاب المهن والأعمال غير المالية: سماسرة العقارات عند تنفيذهم عمليات لصالح عملائهم بشراء أو بيع عقارات ؛ تجار المعادن النفيسة وتجار الأحجار الكريمة؛ المحامون والمحاسبون سواء كانوا يزاولون المهنة بشكل منفرد أو كشركاء أو مهنيين في شركة تمارس هذه المهنة وذلك عند قيامهم بإعداد أو تنفيذ عمليات لصالح عملائهم فيما يتعلق بالأنشطة التالية ، شراء وبيع العقارات، إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول؛ أندية القمار بما في ذلك التي تباشر أنشطتها من خلال شبكة الإنترنت.

ثانياً: الجهات المنوط بها مكافحة غسل الأموال: أصدرت مجموعة العمل المالي "FATF" مجموعة من التوصيات في فبراير ٢٠١٢ وسميت بالتوصيات الأربعين[٣٠]، منها التوصية التسعة والعشرون المتضمنة ضرورة وحدات المعلومات المالية تكون مهمتها تلقي بلاغات بالحالات المشبوهة وتحليلها، واذا وجدت أي دليل على جريمة غسل الأموال، وتحيلها إلى الادعاء العام المختص، ولذلك كل دولة من الدول التزمت بتنفيذ هذه التوصية على الوجه الاتي:

٣٠ تراجع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة- توصيات مجموعة العمل المالي الصادرة في فبراير ٢٠١٢، **التوصية (٢٩) الخاصة بوحدات المعلومات المالية تنص على أنه"** ينبغي على الدول إنشاء وحدة معلومات مالية لتعمل كمركز وطني لتلقي وتحليل :أ. تقارير العمليات المشبوهة، ب. المعلومات الأخرى ذات الصلة بغسل الأموال والج ا رئم الأصلية المرتبطة وتمويل الإرهاب، ولإحالة نتائج هذا التحليل .ينبغي أن تكون وحدة التحريات المالية قادرة على الحصول على معلومات إضافية من جهات الإبلاغ، وأن يكون لها صلاحية الوصول في وقت مناسب إلى المعلومات المالية والإدارية وكذلك المعلومات الخاصة بإنفاذ القانون التي تحتاجها للقيام بمهامها بصورة صحيحة".

أنشأت جمهورية مصر العربية وحدة مكافحة غسل الأموال بالنبك المركزي المصري بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٢، الذي حددت اختصاصات هذه الوحدة.

أنشأ ت دولة الإمارات العربية المتحدة وحدة المعلومات المالية – نفس المسمى الوارد بتوصيات مجموعة العمل المال– تتبع المصرف المركزي، وذلك بموجب المواد من ٤٠ إلى ٤٣ من قرار مجلس الوزراء رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

أنشأت سلطنة عُمان المركز الوطني للمعلومات المالية، يتبع المفتش العام للشرطة والجمارك، وذلك بموجب المواد من ١٦ إلى ٣٢ من المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أنشأت جمهورية فرنسا إدارة مكافحة غسل الأموال Tracfin [٣١] وتكون مكلفة بدراسة وتحليل المعلومات والتأكد من تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال، وهي التي تبلغ النيابة العامة حال قيام الجريمة[٣٢].

الفرع الثاني

الالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال

31 TRACFIN (acronyme de « Traitement du renseignement et action contre les circuits financiers clandestins ») est un organisme du ministère de l'Économie et des Finances, chargé de la lutte contre la fraude, le blanchiment d'argent et le financement du terrorism, Créé par la loi no 90-614 du 12 juillet 1990

32 Loi n 96-392 du 13 mai 1996 relative à la lutte contre le blanchiment et le traffic des stupéfiants et a la coopération internationale en matière de saisie et de la confiscation du produits du crime; Stefano Manacorda : La réglementation du blanchiment de capitaux en droit international , revue de science criminelle et de droit pénal comparé , 1999, P252; Jacqueline Riffaut : le blanchement des capitaux illicites comparé , revue des science criminelles et de droit pénal comparé , N 2 , avril- juin 1999, P 3.

(ISSN: 2356 - 9492)

اهتمت مجموعة العمل المالية "FATF" بالالتزامات التي على الدولة سنها في قوانينها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا يبين جلياً بالتوصيات الأربعين الصادرة منها في هذا الشأن، نحاول أن نسرد منها ما يتعلق بنطاق بحثنا فقط مع الإشارة إلى موقف القوانين محل الدراسة منها كلما لزم الأمر:

أولاً: العناية الواجبة[٣٣]: ينبغي أن يُمنع على المؤسسات المالية الاحتفاظ بحسابات مجهولة أو حسابات بأسماء وهمية. ويجب عليها أن تتخذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عند: إنشاء علاقات عمل؛ إجراء عمليات عارضة : تفوق الحد المعين المعمول به؛ تحويلات برقية؛ وجود اشتباه بحدوث غسل أموال أو تمويل إرهاب؛ وجود شكوك لدى المؤسسة المالية حول صحة البيانات التي تم الحصول عليها مسبقاً بخصوص تحديد هوية العملاء أو مدى كفايتها؛ تحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة؛ تحديد هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته، على نحو تكون معه المؤسسة المالية مطمئنة؛ فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول، حسب الاقتضاء، على معلومات بشأن ذلك، وبالفعل التزمت القوانين محل الدراسة بالنص صراحة على هذا الالتزام بل ورتبت جزاءات إدارية وجنائية على مخالفة هذا الالتزام[٣٤].

٣٣ تراجع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة- توصيات مجموعة العمل المالي الصادرة في فبراير ٢٠١٢، التوصية (١٠) " العناية الواجبة تجاه العملاء"، ص ١٣؛ كما تعرف ب "أعرف عميلك" و "أعرف مستخدمك".

٣٤ القانون الإماراتي: نص عليه صراحة في المادة الأولى من قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ : تدابير لعناية الواجبة: عملية التعرف أو التحقق من معلومات العميل أو المستفيد الحقيقي وطبيعة عمله والغرض من علاقة العمل وهيكل الملكية والسيطرة عليه، لغايات هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية، المادة (١/١٦/ب) من ذات القانون، والمادة (٤) حتى المادة (١٤)من لائحته التنفيذية؛ القانون المصري: المادة (١٣) و(٢١) و(٢٢) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ المعدلة بالقرار رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٦ والقرار رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨ والقرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦ القت على عاتق وحدة غسل الأموال بوضع الإجراءات اللازمة بالعناية الواجبة للعملاء، والمادة (٤) من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٩ الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، التي تضمنت إجراءات العناية الواجبة بالعملاء؛ القانون العُماني: المادة (٣٣) و (٣٤) من المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٦/٣٠ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: الإبلاغ عن العمليات المشبوهة[٣٥]: إذا اشتبهت مؤسسة مالية أو توفر لديها أسباب معقولة للاشتباه بأن متحصلات ناتجة عن عمل غير مشروع، أو مرتبطة بتمويل الإرهاب، فيجب عليها إبلاغ الجهة المختصة بمكافحة غسل الأموال بموجب العملية المشبوهة فوراً؛ وينبغي أن تكون المؤسسات المالية ومديروها وموظفوها والعاملون فيها متمتعين بالحماية بموجب القانون من المسؤولية الجنائية والمدنية عن انتهاك أي قيد على الإفصاح عن المعلومات يكون مفروضاً بموجب عقد أو أي نص تشريعي أو تنظيمي أو إداري، وذلك في حالة قيامهم بالإبلاغ عن شكوكهم بحسن نية إلى وحدة المعلومات المالية، حتى وإن لم يعرفوا على وجه الدقة ما هي طبيعة النشاط الإجرامي الأساسي، وبغض النظر عن حدوث نشاط إجرامي فعلا؛ كما أنهم ملتزمون –في نفس الوقت– بعدم الإفصاح لأي شخص عن إخطار الاشتباه المرسل إلى الجهات المختصة؛ وإلا تعرض إلى الجزاء الجنائي أو الإداري حسب مقتضيات الحال؛ ولقد أهتمت التشريعات محل الدراسة بهذا الالتزام أيما اهتمام وهذا يبين بموجب النصوص المتناثرة في هذا الشأن التي تقرر ضرورة الإبلاغ، وآلية الإبلاغ، والجهة المنوط بها ذلك داخل المؤسسة، والجزاء المترتب على المخالفة[٣٦]. وهناك عدة التزامات أخرى نصت عليها مجموعة العمل المالي والقوانين الداخلية[٣٧].

٣٥تراجع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة- توصيات مجموعة العمل المالي الصادرة في فبراير ٢٠١٢، التوصية (٢٠) " البلاغ عن العمليات المشبوهة"؛ والتوصية (٢١) "التنبيه وسرية الإبلاغ"، ص ١٨.

٣٦ القانون الإماراتي: نص عليه صراحة في المادة (١٥)من قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨، والمادة (١٧)من لائحته التنفيذية؛ القانون المصري: المادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ المعدلة بالقرار رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٦ والقرار رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨ والقرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦، وحددت ميعاد يتم الإخطار فيه وهو خلال فترة لا تجاوز يومي عمل من تاريخ توافر الاشتباه لدى المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال، والمادة (٦) من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٩ الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، التي تضمنت إجراءات العناية الواجبة بالعملاء؛ القانون العُماني: المادة (٣٣) و (٣٤) من المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٦/٣٠ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣٧ ٣٧ تراجع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة- توصيات مجموعة العمل المالي الصادرة في فبراير ٢٠١٢، **التوصية "١٥" التقنيات الجديدة:** ينبغي على الدول والمؤسسات المالية أن تحدد وتقيم مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما

(ISSN: 2356 - 9492)

خَلُصنا في هذا المطلب إلى أن القوانين حددت على سبيل الحصر المؤسسات المالية المخاطبة بقواعد مكافحة غسل الأموال، سواء تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية، ولكن لاحظنا أنها وسعت في هذا الشأن، حيث أدخلت جهات قد يتصور أن تقوم بعمل من الأعمال التي من المحتمل أن تثير أي اشتباه في القيام بأي صورة من صور غسل الأموال؛ بجانب ذلك أقرت واجبات عديدة على عاتق هذه المؤسسات يجب عليها أن تقوم بها فور تحقق شرائطها التي نصت عليها، ولكن يبقى تساؤل وهو متى نكون بصدد جريمة غسل الأموال التي يعاقب عليها قوانين مكافحة غسل الأموال.

المطلب الثاني

السياسة القمعية لجريمة غسل الأموال

إذا فشلت السياسة الوقائية في منع وقوع جريمة غسل الأموال، فلا مناص من اللجوء إلى السياسة القمعية بهدف توقيع العقاب على مقترف الجريمة، ويتطلب ذلك ضرورة التعرف علي البنيان القانوني لهذه الجريمة، ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه الجريمة، حيث أن المشرع يتطلب لوجودها، اقتراف فعل غير مشروع وفي الغالب ما يكون جريمة أولاً؛ ليس هذا فحسب ولكن يجب أن يكون قد نتج عنه متحصلات غير مشروعة وفي الغالب ما يكون مال؛ وهنا فقد يبدأ الحديث عن جريمة غسل الأموال،

يتصل بما يلي: تطوير منتجات وممارسات مهنية جديدة، بما في ذلك الوسائل الجديدة لتقديم الخدمات؛ استخدام تقنيات جديدة أو قيد التطوير فيما يتعلق بكل من المنتجات الجديدة والموجودة سابق اً . وبالنسبة للمؤسسات المالية، ينبغي أن يتم إجراء تقييم المخاطر هذه قبل إطلاق المنتجات أو الممارسات المهنية الجديدة، أو استخدام التقنيات الجديدة أو التي قيد التطوير .وينبغي عليها أن تتخذ تدابير مناسبة لإدارة تلك المخاطر وخفضها؛ **التوصية "١٦" التحويلات البرقية:** ينبغي على الدول أن تتأكد من أن المؤسسات المالية تحصل على المعلومات الكاملة والدقيقة المطلوبة عن منشئ التحويل والمستفيد منه، وذلك فيما يتعلق بالتحويلات البرقية والرسائل ذات الصلة، وأن تبقى المعلومات مصاحبة للتحويل البرقي أو الرسالة ذات الصلة خلال سلسلة الدفع. وينبغي على الدول أن تتأكد من أن المؤسسات المالية تقوم بمراقبة التحويلات البرقية بغرض الكشف عن التحويلات التي لا تتضمن المعلومات الخاصة بمنشئ التحويل أو المستفيد منه أو كلاهما، وأن تتخذ تدابير مناسبة. وينبغي على الدول أن تتأكد، في سياق معالجة التحويلات البرقية، من أن المؤسسات المالية تقوم باتخاذ إجراءات التجميد، وينبغي عليها أن تحظر إجراء عمليات مع أشخاص وكيانات محددة وفقا للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لأن مقترف الجريمة الأولى سوف يحاول بشتى الطرق أن يشرعن المصدر غير المشروع لهذه الأموال، بهدف إظهار الأموال المتحصلة منها في صورة أموال مشروعة، يستطيع استغلالها في أي عمل قانوني، وبالتالي يصعب على السلطات المعنية التعرف عليها، وملاحقته جنائيا. ولأن البحث موضوعه هو دور سلسلة الكتل في الحد من جريمة غسل الأموال، فأنه من غير المجدي لهذا الدراسة تناول كافه أركان الجريمة، ولكن نقصر بحثنا فقط على المسائل التي اذا تم التعرف عليها، نستطيع أن نقدم بعض الحلول أمام الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال أن تضعها في الحسبان، وتطالب من الجهات التشريعية ضرورة إدخالها في التشريعات القائمة، بهدف الاستفادة من التقنيات الحديثة في الحد من هذه الجرائم لا سيما سلسلة الكتل، لما تتميز به هذه التقنية من السرعة والشفافية، والثقة بين المتعاملين على سلسلة الكتل، ولعدم قابلتها للتصحيح إلا عبر كتلة أخري، تضم إلى سلسلة الكتل بعد تحقق الإجماع عليها، وعليه سوف يتضمن هذا المطلب فرعين: الأول يتناول الشرط المفترض لهذه الجريمة؛ والثاني نسرد فيه الركن المادي لجريمة غسل الأموال.

الفرع الأول

الشرط المفترض[٣٨] لجريمة غسل الأموال

للطبيعة الخاصة لجريمة الأموال يتبين أنها تتطلب شرط مفترض "مسبق" على أركان الجريمة، أي لا حديث على أركان الجريمة إلا بتوافر هذا الشرط، ولا يعنى توافره وقوع الجريمة، ونستطيع القول بأن هذه الجريمة تتطلب شرطين مفترضين: الأول، يتمثل في أن نكون بصدد فعل غير المشروع – وقد يكون جريمة أو فعل غير مشروع لم

٣٨ الشرط المفترض " أمر يتطلب القانون توافره لوقوع بعض الجرائم دون أن يدخل في عداد أركان الجريمة"، يتميز بأن عدم توافره ينفي الجريمة؛ ويسبق الركن في توافره، ولا يعني توافره وقوع الجريمة، وإثباته يوجب الرجوع إلى القواعد المقررة له في القانون غير العقابي الذي يخضع له، يراجع في ذلك تفصيلاً، د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات – القسم العام "النظرية العامة للجريمة والعقوبة"-، الطبعة الخامسة، ٢٠١٥، دون دار نشر، ص ١٢؛ د. غنام محمد غنام، د. تامر محمد صالح، قانون الجزاء- القسم العام: نظرية الجريمة "الكتاب الأول"- الطبعة الثانية، ٢٠١٧، دار الكتاب الجامعي، ص ١٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

تتوافر فيه أركان الجريمة؛ والثاني : أن يترتب على هذا الفعل غير المشروع متحصلات في الغالب ما تكون مال، وسنتناول بالشرح كل شرط على حده.

أولاً: الفعل غير المشروع "الجريمة السابقة": أتفق كل من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، والقوانين الوطنية محل الدراسة، على ضرورة أن يكون هناك جريمة أصلية، سابقة على جريمة غسل الأموال، ولكن كان الاختلاف بينهم في تحديد نطاق هذه الجريمة؛ ففي بداية الأمر قصر أغلبهم هذه الجريمة على نوع معين من هذه الجرائم مثل جريمة الإتجار بالمخدرات[٣٩]، ثم وسعت بعد ذلك من نطاق هذه الجريمة، وأدخلت عدد كبير من الجرائم، ولكن في التعديلات التي لحقت بهذه التشريعات فيما بعد، تلاحظ لنا أن أغلب التشريعات، ومنها التشريعات محل الدراسة، تبينت معيار عام وهو وضع تعريف لهذه الجريمة فقط، ولكن تعريف عام يدخل جميع الجرائم المنصوص عليها في قانونها العقابي؛ حيث تم تعريفها " كل فعل يشكل جناية أو جنحة وفقا للتشريعات النافذة في الدولة، سواء ارتكبت داخل الدولة أو خارجها متى كان معاقبا عليها في كلتا الدولتين[٤٠].

ثار تساؤل بشأن الجريمة السابقة، من حيث ضرورة أن يصدر فيها حكم بالإدانة، أم يكفي أن يصدر حكم بالبراءة، وكان الرأي الراجح أنه لا يشترط أن يصدر حكم بالإدانة في الجريمة السابقة، ولكن يكفي أن يكون تكون هناك دلائل على وقوع الفعل غير المشروع[٤١]، ولقد أخذ بذلك المشرع الإماراتي بموجب المادة ٣/٢ من قانون اتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ الخاص بغسل الأموال حيث نصت على أنه " لا يشترط حصول

٣٩ مثل اتفاقية فيينا ١٩٨٨ لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، ويراجع في ذللك القوانين محل الدراسة قبل تعديلها.

٤٠ يراجع في ذلك المادة (١) من قانون تحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨؛ المادة (٤) من المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦؛ المادة (١/ج) من قانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤.

٤١د. دليلة مباركي، مرجع سابق، ص ١٧٧؛ د. سامي محمد غنيم، مرجع سابق، ص ١١؛ حامد عبداللطيف عبدالرحمن، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٣٢؛ MAMDOU DIAN DIALLO, les mutation de l.anti-blanchiment a l'aune de la profession bancaire et de libertes individuelles, these de doctrat, 2017, P. 13 et s.

الإدانة بارتكاب الجريمة الأصلية لإثبات المصدر غير المشروع للمتحصلات"[٤٢]، وما دام الأمر كذلك فلما تطلب المشرع أن تكون هناك جريمة سابقة، فكان من الأفضل أن يستعمل مصطلح فعل غير مشروع سواء أكان هذا الفعل يمثل جريمة أو لا يمثل جريمة، وهذا سيودي إلى توسيع نطاق الفعل السابق على جريمة غسل الأموال، وهذا ما أشار إلية قانون الإمارات الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، عند النص على جريمة غسل الأموال التي تقترف عبر الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الألي وما في حكمها، حيث أكتفي أن تكون الأموال محل الجريمة مستمدة من مصدر غير مشروع، دون تطلب جريمة معينة[٤٣].

تظل فرضية أخرى، اذا كانت الجريمة السابقة "محل المصدر غير المشروع" لم يفصل فيها بعد، وأصبحت من اختصاص المحكمة التي تنظر جريمة غسل الأموال، فهنا تعد الجريمة السابقة مسألة أولية يجب الفصل أولاً قبل الفصل في جريمة غسل الأموال، وهذا ما نص علية قانون الإجراءات الجزائية في الدول محل الدراسة[٤٤]، وما قضت به محكمة النقض المصرية " لما كانت الجريمة المصدر تعد شرطا مفترضا في جريمة غسل الأموال وترتبط معها ارتباطا وثيقا، بل تدور معها وجودا وعدما، فلا مجال

٤٢ وكذلك المادة (٧) من المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

٤٣ المادة (١٩) من قانون الإمارات الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها، المعتمد من مجلس وزراء العدل العرب في دورته التسعة عشرة بالقرار رقم ٤٩٥-د١٤-٢٠٠٣/١٠/٨، ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والعشرون بالقرار رقم ٤١٧-د٢٠١٤/٢١ حيث تنص على أنه " كل من قام بتحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو تمويه المصدر غير المشروع لها أو إخفائه، أو قام باستخدام أو اكتساب أو حيازة الأموال مع العلم بأنها مستمدة من مصدر غير مشروع، أو قام بتحويل الموارد أو الممتلكات، مع العلم بمصدرها غير المشروع، وذلك عن طريق استخدام الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها، بقصد إضفاء الصفة غير المشروعة على تلك الأموال أو أنشأ موقعا لارتكاب هذه الأفعال يعاقب بالسجن ".

٤٤ المادة (٢٢١) من قانون الإجراءات الجنائية المصري؛ المادة (١٥١) من قانون الإجراءات الجزائية العُماني؛ المادة (١٤٨) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي؛ يراجع في ذلك، د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون الإجراءات الجنائية –الجزء الثاني " المحاكمة والطعن"؛ الطبعة الخامسة، ٢٠١٧، دار النهضة العربية، ص ٦٠٢؛ د. طارق أحمد ماهر زغلول، شرح قانون الإجراءات الجزائية العُماني –الجزء الثاني " المحاكمة وطرق الطعن في الأحكام"؛ الطبعة الأولى، ٢٠١٦، دار الكتاب الجامعي، ص ١٣٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

للحديث عن جريمة غسل الأموال ما لم توجد أموال متحصلة من مصدر غير مشروع ويشكل جريمة، ولذلك يجب إذا لم تكن هناك دعوى جزائية مرفوعة بشأن جريمة المصدر أن تتولى المحكمة التي تنظر جريمة غسل الأموال إثبات جريمة المصدر أولا ثبوتا يقينيا لأنها شرطا مفترضا في جريمة غسل الأموال"[٤٥]؛ وهناك فرضية أخرى، حال ما اذا كان قد تم تحريك الدعوى العمومية عن الجريمة السابقة، وفي نفس الوقت تم تحريكها عن غسل الأموال، فهنا وفقا للمستقر عليه في قانون الإجراءات الجزائية، يجب على القاضي الذي تم تحريك الدعوى العمومية عن جريمة غسل الأموال، أن يوقف نظرها لحين الفصل في الدعوى العمومية للجريمة السابقة[٤٦].

تناولنا الشرط المفترض الأول وهو الفعل غير المشروع؛ ولكن يجن أن يتحصل الفاعل على متحصلات من جراء هذه الفعل غير المشروع، فهل يشترط المشرع شرائط معينة في هذه المتحصلات، وما طبيعة هذه المتحصلات، وما موقف كل من المشرع الدولي والوطني في هذ الشأن، وهذا ما سوف تناوله في الفرع الثاني.

ثانياً: المتحصلات غير المشروعة: تطلب المشرع إلى جانب الفعل غير المشروع، أن ينتح عن هذا الفعل متحصلات، وفي الغالب ما تكون مال، ومن نصوص الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية، يتبن أن البعض يسميها متحصلات والبعض الأخر يسميها أموال[٤٧]، أيا كان المصطلح المستخدم من قبل المشرع، إلا أنه المؤكد هو ضرورة أن يترتب على الفعل غي المشروع متحصلات، وهى التي ستكون محلاً لجريمة غسل الأموال؛ وبالتالي نلحظ أن المشرعين قد اهتموا بتعريفها؛ فمثلا اتفاقية فيينا، في المادة (١) عرفت المتحصلات بأنها " أي أموال مستمدة أو تم الحصول عليها بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة منصوص عليها المادة (١/٣)؛ كما أنها عرفت

٤٥ حكم محكمة النقض المصرية ١٢٨٠٨ سنة ٨٢ قضائية بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٣؛ نقض جلسة ٢١ مايو مجموعة أحكام النقض، س٤٣، ص ٥٦٦؛ نقض جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ مجموعة أحكام النقض، س٤٣،ص ١٠٣٩.

٤٦المادة (٢٢٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري؛ المادة (١٥٢) من قانون الإجراءات الجزائية العُماني؛ المادة (١٤٨) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي ، يراجع في ذلك، د. أشرف توفيق شمس الدين، نفسه، ص ٦٠٣؛ د. طارق أحمد ماهر زغلول، نفسه، ص ١٣٢

٤٧

الأموال في المادة (١/ف) بأنها " الأصول أيا كان نوعها مادية أو غير مادية، منقولة أو ثابتة، ملموسة أو غير ملموسة، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأموال أو أي حق متعلق بها"[٤٨].

إما التشريعات محل الدراسة لقد توسعت في تعريف متحصلات من الجريمة، وذلك عبر التعديلات العديدة على قوانين غسل الأموال، حيث أنها في أول الأمر حتى عام ٢٠١٠، كانت تعرف الأموال بذات التعريف الوارد في اتفاقية فيينا، ولكن منذ ٢٠١٠ بدأ التوسع في تعريفها للأموال حتى يشمل كافة الأموال المتعارف عليها الأن سواء أكانت أموال تقليدية أو إلكترونية أو رقمية، وكان تعريف المشرع العُماني في المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ هو الجامع المانع، حيث عرفها بأنها "أي نوع من الأصول أو الممتلكات بصرف النظر عن قيمتها أو طبيعتها أو طريقة حيازتها، أيا كان شكلها إلكترونية أو رقمية، وسواء أكانت موجودة في سلطنة عمان أو خارجها، وكل ما يتأتى منها أرباح أو فوائد مستحقة أو موزعة بشكل كلي أو جزئي، وتشمل العملة الوطنية أو الأجنبية، والأوراق المالية، والتجارية، أو العقار أو المنقول المادي أو المعنوي، وجميع الحقوق أو المصالح المتعلقة بها، والصكوك والمحررات المثبتة لكل ما تقدم، كما تشمل الائتمانات المصرفية والودائع والحوالات البريدية والحوالات المصرفية وخطابات الائتمان، أو كل ما تعتبره اللجنة محلاً لأغراض هذا القانون[٤٩].

من القراءة المتأنية لهذا التعريف يتبين أنه يتفق مع السياسة الجنائية للمشرعين في مكافحة جريمة غسل الأموال، التي تهدف إلى التوسع في الأشياء التي تعد محلا لهذه الجريمة، حتى لا تترك مجال للمجرمين التذرع بمثل هذه الثغرات؛ كما أن هذا التعريف

٤٨ حامد عبداللطيف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٣٥؛ مصطفى طاهر؛ مرجع سابق، ص ٦٢؛ د. على راغب، مرجع سابق.

٤٩ تراجع المادة (١) من المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٦/٣٠؛ ولكن القانون الإماراتي والقانون المصري اقتصر تعريفة للأموال بأنها " الأصول أيا كان نوعها مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة بما فيها العملة الوطنية والعملات الأجنبية والمستندات أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو الحقوق المتعلقة بها أيا كان شكلها بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي، أو أي فوائد أو أرباح أو دخول أخرى متأتية أو ناتجة من هذه الأصول"، تراجع المادة (١) من القانون الاتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨؛ والمادة (١/ا) من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤.

(ISSN: 2356 - 9492)

الموسع يجعل أنه من الممكن بسط الحماية الجزائية على الصور التي من المتصور وقوعها عبر المنصات الخاصة بالعملات الافتراضية مثل البت كوين، وما يتم منها من خلال سلسلة الكتل "البلوك شين"، وبالتالي نسد أي منفذ من الممكن للمجرمين أن يتسللوا منها لاقتراف مثل هذه الأفعال، وأخيرا فهذا التعريف يتفق مع التوجه الذي ننتهجه في تعريف الجريمة السابقة بأنها المصدر غير المشروع، سواء نتج عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو الجزائي، أو من أي مصدر غير مشروع أخر حتى ولو لم يشكل جريمة، حيث أن تعريفه بأنه الجريمة السابقة، يضيق من نطاق تطبيق القواعد التي سنتها الاتفاقيات أو القوانين الداخلية، مما يجعلها قاصرة على تحقيق الحماية الجنائية اللازمة لمحاربة غسل الأموال صوره، خاصة في ظل التطور التكنولوجي غير العادي، الذي يتغير من بين لحظة وأخري، خاصة في عالم العملات الافتراضية "المشفرة"، وما يؤكد هذا هو الاتجاه الغالب في القضاء الأمريكي، يعتبر أن العملة الرقمية "البت كوين" مالاً يدخل في مدلول غسل الأموال، في قضية Shavers ٢٠١٤ المحكمة اعتبرت أن البت كوين نقود، على أساس استخدمها في شراء السلع والخدمات، ودفع نفقات الحياة الشخصية، يمكن تبادل قيمتها بغيرها من العملات القانونية، وبالتالي فهي عملة أو صورة من صور النقود[٥٠].

عليه نكون قد انهينا الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال، ولكن يظل التساؤل متى تقع جريمة غسل الأموال، بمعني ما اللحظة التي من الممكن القول بأننا بصدد جريمة غسل الأموال، في سبيل الإجابة على هذا التساؤل، نتناول أركان جريمة غسل الأموال بالقدر الذي يخدم فكرة بحثنا، ولذلك سوف نقتصر فقط على الركن المادي لجريمة، وسيكون ذلك الفرع الثاني.

الفرع الثاني

الركن المادي لجريمة غسل الأموال

٥٠ يراجع في ذلك تفصيلاً، د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٩، ص ٦٧٣.

الركن المادي لأي جريمة يتضمن عناصر ثلاث: السلوك الإجرامي، ولا جريمة دون سلوك إجرامي؛ النتيجة الإجرامية، وهي غير متطلبة في مجموعة من الجرائم مثل الجرائم الشكلية أو السلوكية، التي تقترف بمجرد السلوك المجرد دون الحاجة إلى نتيجة، وجريمة غسل الأموال –في الغالب– من هذه الجرائم؛ وعلاقة السببية، ولا تكون إلا في الجرائم التي تتطلب تحقق نتيجة إجرامية، لأنها تعتبر الرابطة السببية التي تربط بين كل من السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية؛ ولأن جريمة غسل الأموال من الجرائم التي لا تحتاج إلى نتيجة، وبالتالي فإن هذا المطلب سوف يقتصر على تناول صور السلوك الإجرامي لهذه الجريمة فقط؛ ولكن قبل تناول هذه الصور، ولأن هذ الجريمة ذات طبيعة خاصة في تكوينها، أو طريقة اقترافها؛ ولأن عملية شرعنه الأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع –في العادة– تمر بمراحل عديدة، حتى تتم عملية شرعنه "غسل الأموال" للأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع؛ وعليه سيكون هذا الفرع مكون من موضوعين؛ في الأول نتناول مراحل عملية شرعنه "غسل" متحصلات المصدر غير المشروع؛ ثم نعرض لصور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال، وفي كلا الموضوعين سوف نتعرض اذا لزم الأمر إلى مدي إمكانية استخدام تقنية البت كوين والبلوك شين في هذا الشأن.

أولاً: مراحل شرعنه المتحصلات غير المشروعة: من القراءات المستفيضة في هذا الأمر يتبين أن عملية شرعنه المتحصلات الناتجة عن المصدر غير المشروع تمر بمراحل عدة حتى يصل الأمر إلى أن المتحصلات غير المشروعة تظهر وكأنها مشروعة، وبالتالي يصعب على الجهات الرقابية المنوط بها مكافحة غسل الجريمة اكتشاف عدم مشروعية هذه المتحصلات، وهناك مراحل تقليدية؛ وأخرى حديثة، وسوف نعرض لهذه المراحل:

١– المراحل التقليدية لشرعنه المتحصلات غير المشروعة: والراجح أن هذه المراحل ثلاث: المرحلة الأولى: الإيداع أو الإحلال: ويتم في هذه المرحلة إدخال أو محاولة إدخال المتحصلات غير المشروعة في النظام المالي للدولة الذي يقوم على الأعمال، ويتم ذلك بواسطة بوسائل عدة منها: إيداعات بنكية؛ شراء الأوراق المالية؛ إنشاء شركات

(ISSN: 2356 - 9492)

وهمية أو شركات واجهة Front Company التي تظهر بمظهر المشروع[٥١]؛ المرحلة الثانية: التمويه: وتسمى أيضا بالتعتيم أو الفصل، وهي المرحلة التي يقوم فيها حائز الأموال غير المشروعة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، حيث يتم فيها فصل المال عن أصله وذلك من خلال طبقات متعددة ومعقدة من العمليات المالية، والتي تهدف إلى إخفاء معالم المتحصلات غير المشروعة، وإبعاده قدر الإمكان عن مراقبة الجهات المعنية بالكشف غن الأفعال غير المشروعة؛ المرحلة الثالثة: الدمج أو التغطية: هذه المرحلة تأتي بعد شرعنه المتحصلات غير المشروعة، فيحاول حائزها أن ضخها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال شرعية، حتى تصبغ بالمظهر القانوني، ويتم ذلك من خلال: الاشتراك في مشروع تجاري أخر يعرف بمشروعيته، بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصل من مصدر غير مشروع ، والمال المتحصل من مصدر مشروع؛ وقد يكون ذلك أيضا عبر بيع وشراء العقارات بواسطة شركات الغطاء أو الواجهة"" تشتري ثم تبيع"؛ القروض الصورية والوهمية؛ التحويلات البرقية؛ البنوك الخاصة، سماسرة العملة، سوق المزيدات العلنية[٥٢].

---

٥١ د. حامد عبداللطيف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٧١؛ مصطفى طاهر؛ المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة، بدون؛ د. على راغب، ماهية تحويل وإخفاء الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات ودور المدعى العام الاشتراكي في مواجهتها، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣.

٥٢ يرى البعض بأن هناك مرحلة رابعة وهي مرحلة إعادة التوطين أو التدوير؛ وفيها يتم إعادة توظيف الأموال المغسولة، بإرجاعها إلى مصدرها الأصلي بشكل تبدوا وكأنها آتية من مصدر مشروع، وبالتالي يصعب على الجهات الرقابية اكتشافها، والوصول إلى الحقيقة، ولكن من جانبنا نري أن هذه المرحلة تؤدي نفس دور المرحلة الثالثة وبالتالي لا تحتاج عملية الغسل إلى هذه المرحلة، يراجع في ذلك، دليلة مباركي، مرجع سابق، ص ٢٣؛ د. محمد حافظ الرهوان، غسيل الأموال مفهومها؛ خطورتها؛ واستراتيجية مكافحتها، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٢٠٠٣، ص ١٣٧؛ د. محمد محي الدين عوض، غسيل الأموال تاريخه، تطوره، أسباب تجريمه وطرق مكافحته، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الخاص باليوبيل الفضي للكلية، ١٩٩٩، ص ١٨٢.

Sophie Petrini – Jonquet : politique criminelle en matière de blanchiment de la lutte national aux obstacles intarnationaux. Thèse de doctorat, Tome 1, 1997, P.139.-; Peter Hagel, La lutte anti-blanchiment d'argent menée par l'union européenne. Centre de recherche sociologique sur le droit et les institutions pénales, P 04. septembre 2003.

٢- المراحل الحديثة لشرعنه المتحصلات غير المشروعة: بعد العرض الموجز لمراحل غسل الأموال، ومن نافلة القول أنه من الممكن أن تتشابك أو تتداخل هذه المراحل في بعض الأحيان، ويكون من الصعب الفسل بينهما، وتسمى بالاتجاه الحديث أو نظرية ديناميكية الغسل، التي تعمد على أن المرور بهذه المراحل غير متطلب في بعض الحالات، لأن كل حالة من حالات الغسل لها متطلبات خاصة بها، حسب الظروف التي قد تمر بها، وأنصار هذه الاتجاه يقسم غسل الأموال إلى ثلاثة: الأولى، الغسل البسيط، وتهدف إلى شرعنه المتحصلات غير المشروعة خلال فترة وجيزة، وذلك بكميات محدودة، ويستعمل هذا النوع في شرعنه المتحصلات غير المشروعة أقصر الدورات لتحويل هذه المتحصلات، وغالبا ما تتم في دول تتميز قوانينها بمحدودية القيود القانونية على تداول الأموال والتي قد تنعدم في بعض الأحيان؛ الثانية، الغسل المدعم، والغرض منها هو إعادة استثمار المتحصلات غير المشروعة في أنشطة مشروعة أكبر حجما، ويتم ذلك في دول ذات التشريعات الحازمة في غسل الأموال؛ الثالثة، الغسل المتقن، وتتم عبر قيام الشركات التجارية حول العالم بنقل الأموال بطريقة سريعة، وباستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية التي تحول دون تتبع الأموال المستثمرة، ومنها منصات تداول الأموال المشفرة مثل البت كوين.

بعدما تناول مراحل شرعنه المتحصلات غير المشروعة، سواء التقليدية أو الحديثة، نستطيع القول بأن منصات تداول العملات المشفرة مثل البت كوين وغيرها، تعتبر ملاذاً أمناً للمجرمين الراغبين في غسل أموالهم عبر هذه المنصات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: قلة تكاليف عمليات شرعنه المتحصلات غير المشروعة بالمقارنة بالوسائل التقليدية؛ سرعة تنفيذ هذه العمليات عبر تلكم المنصات التي تتم عبر الإنترانت، دون الحاجة إلى الدورة المستدينة في الوسائل المصرفية العادية؛ الوثوق في هذه العمليات، خاصة بعد استخدام ما يعرف بسلسلة الكتل، التي يتم التحقق منها من قبل المتعاملين عبر المنصة، دون الحاجة إلى وسيط، ولعدم قابليتها للتعديل إلا بعمل كتلة أخري تمر بنفس مراحل الكتلة السابقة، وبمجرد الإجماع عليها يتم ضمها إلى سلسلة الكتل؛ وسيلة أمنه في التخلص من المتحصلات غير المشروعة، لأنها لا تتطلب التحقق من الهوية؛

(ISSN: 2356 - 9492)

أو التأكد من مصدر هذه المتحصلات، وصفة اللامركزية التي تتسم بها هذه المنصات، وبالتالي تكون في مأمن من الجهات الرقابية المنوط بها مكافحة الجرائم، لا سيما جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا لجأ إليها الكثير من الجماعات الإجرامية باعتبارها هي الملاذ الأمن[٥٣].

ومن الحالات التي استخدام ال Bitcoin في غسل الأموال هي قضية بالولايات المتحدة الأمريكية ضد Liberty Reserve، وهي منصة تداول عبر الأنترنت أسست عام ٢٠٠٦، مقرها في كوستاريكا حيث تم غسل ما يقرب من ٦ مليارات دولار أمريكي من خلال استخدام العملات الرقمية مثل Bitcoin، وتعمل هذه المنصة كنظام لتحويل الأموال عبر الإنترنت، تم تصميمه بشكل متعمد لتجنب التدقيق التنظيمي وتخصيص خدماته للجهات الراغبة في غسل المتحصلات غير المشروعة، مكن هذا الموقع المجرمين من إرسال واستقبال العملة الافتراضية بشكل مجهول، وكانت هذه المنصة مستخدمة في العديد من الدول أستراليا والصين وقبرص وهونغ كونغ وروسيا وإسبانيا والولايات المتحدة، وفي مايو ٢٠١٣ ، تم إلقاء القبض على أصحاب هذه المنصة بتهمة غسل الأموال، وجاء في لائحة الاتهام بشأنها أنه " صُمم نظام "ليبرتي ريزيرف" ليمكن المجرمين أن ينفذوا المعاملات المالية في ظل عمليات متعددة من عدم الكشف عن هويتهم وبالتالي يتجنبوا المخاوف من قبل سلطات إنفاذ القانون في هذه الدول، وهي تعمل في الواقع بمثابة البنك المفضل للعالم الخفي للجريمة، عندما يسجل المستخدم في Liberty Reserve ، فإنه يتطلب فقط من المستخدم إدخال المعلومات الضرورية مثل الأسماء وعنوان البريد الإلكتروني وتاريخ الميلاد ولكن الموقع لا يتطلب التحقق من هذه

53 See also David Lee Kuo Chuen, Handbook of Digital Currency: Bit coin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data (Academic Press, 2015) p. 569; The European Banking Authority (EBA) has announced that banks should avoid any dealing with Bit coin until it is regulated. It also identified at least 70 risks associated with Bit coin; Mandie Sami, 'Bit coin Traders accuse Australia's biggest Banks of Declaring War on Cryptocurrencies', 22 September 2015, ABC News (online) http://www.abc.net.au/news/2015-09-22/bitcoin-traders-claim-discrimination-by-australias-banks/6795782.

المعلومات، وبالتالي لا توجد العناية الواجبة وفقًا للتحقق من معاملات المستخدمين نظرًا للطبيعة غير المعروفة لـ Liberty Reserve، وكان لديها سياسة غسل الأموال ، والتي يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني والتي ذكرت أنه لا يجوز نقل أو محاولة نقل أو تحويل أموال تزيد قيمتها عن ١٠ ٠٠٠ دولار؛ أما داخل أو خارج كوستاريكا و أو أي بلدان أخرى لديها تشريعات مماثلة إذا كان الغرض هو تنفيذ نشاط غير قانوني ، أو لتجنب متطلبات الإبلاغ، فهي كانت على دراية بأنشطة غسيل الأموال، ولكن يبدو أنها تتجاهلها، ولقد أشار المدعي العام إلى أن: المهم هو ما تم ذكره في لائحة الاتهام أن غسل الأموال من خلال استخدام العملات الافتراضية يعتبر غسيل الأموال ، وأن الجريمة على الإنترنت تعتبر جريمة"[٥٤].

بعد تناول مراحل شرعنه المتحصلات غير الشرعية، يتبق لنا أن نتعرف على صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال، وموقف كل من الاتفاقيات الدولية أو التشريعات الوطنية من صور هذا السلوك، هل وضعت معيار عام لهذا السلوك، أم أنها فعلت كما هو الحال في بيان المؤسسات المالية الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال، التي اعتمدت فيه على نظام السرد والتعدد لصور السلوك.

ثانياً: صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال: بقراءة النصوص المتعلقة بغسل الأموال الواردة في الاتفاقيات الدولية، يتضح أن موقف هذه الاتفاقيات من صور

٥٤ د. حامد عبداللطيف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٧١؛ مصطفى طاهر؛ مرجع سابق، ص ٧٦؛ د. على راغب، مرجع سابق.

Chinelle van der Westhuizen, Future digital money: The legal status and regulation of bitcoin in Australia, these, 2017, The University of Notre Dame Australia, P. 116; Christine Duhaime, *Canada Implements World's First National Bitcoin Law* (June 2014), http://www.antimoneylaunderinglaw.com/2014/06/canada-implements-worlds-first-national-bitcoinlaw. Htm; Due to a Loophole in Canadian Law, Bit coin Businesses Aren't Really Regulated (2013) Business in Canada, https://businessincanada.com/2013/10/28/due-to-a-loophole-in-canadian-law-bitcoin-businessesarent- really-regulated/; LuAnne LaSalle, 'More Canadian Businesses Accepting Bit coin', *CTV News* (online), 26 January 2014,http://www.ctvnews.ca/business/more-canadian-businesses-accepting-bitcoin-1.1656423

(ISSN: 2356 - 9492)

السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال يعتبر واحد، وذلك بوضعها معيار عام واحد لتعريف جريمة غسل الأموال بأنها " تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الاتفاقيات، أو فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم، بهدف إخفاء أو تمويه الصور غبر المشروعة للأموال أو قصد المساعدة أي شخص، واكتساب هذه الأموال أو حيازتها أو استعمالها "[٥٥].

بالمقابل نجد أن التشريعات الوطنية محل الدراسة قد نحت منحى أخر، وهو معيار السرد والتعدد، حيث عدد صور السلوك الإجرامي على سبيل الحصر وهذا موقف منتقد من قبلنا، لما يحيط هذا النشاط من تغيرات بين اللحظة والأخرى لا سيما في عهد الجيل الرابع، وبالتالي كان من الأوفق أن يعتمد على السرد والتعدد، ولكن يترك السلطة للجهات المعنية بإنفاذ القانون، أن تضيف أي صور جديد تستجد فيما بعد، لا سيما بأن المجرمين يطورن من نشاطهم الإجرامي حسب التطور الذي يلحق الحياة الاجتماعية؛ وباستقراء نصوص التشريعات محل الدراسة بشأن صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال، يتبين أن مسلك المشرع العُماني هو الأوفق، لا سيما مع خطورة الجريمة، والتطورات التي تلحق بأساليب شرعنه المتحصلات غير المشروعة، ؛ حيث قضي بالمادة (٦) من المرسوم السلطاني رقم ٣٠ /٢٠١٦ بأنه " يعد مرتكبا لجريمة غسل الأموال كل شخص، سواء أكان هو مرتكب للجريمة الأصلية أو شخص أخر، يقوم عمدا بأحد الأفعال، مع أنه يعلم أو كان عليه أن يعلم أو يشتبه بأن الأموال عائدات جريمة: أ- استبدال أو تحويل الأموال بقصد تمويه أو إخفاء طبيعة ومصدر تلك العائدات غير المشروع، أو مساعدة شخص قام بارتكاب الجريمة الأصلية للإفلات من العقوبة. ب- تمويه أو إخفاء الطبيعة الحقيقة للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها. ج- تملك الأموال أو حيازتها أو استخدامها عند تسلمها"، من هذا النص يمكن القول بأن جريمة غسل الأموال – في الغالب الأعم- من جرائم السلوك المجرد الشكلية، أي التي تقترف بمجرد إتيان

٥٥ يراجع المادة (٣) من اتفاقية فيينا ١٩٨٨؛ والتشريع النموذجي لمكافحة غسيل الأموال الصادر في ١٩٩٥؛ و اتفاقية ستراسبورغ الصادرة عن الاتحاد الأوربي ١٩٩٠.

السلوك الإجرامي دون الحاجة إلى تحقق نتيجة معينة، ولكن في حالات بسيطة تنقلب الجريمة وتصبح من الجرائم المادية "ذات النتيجة" كما هو الحال في استبدال أو تحويل الأموال بقصد تمويه أو إخفاء طبيعته ومصدره، فإذا لم يترتب على سلوك الاستبدال أو التحويل الذي ارتكبه المتهم إخفاء أو تمويه طبيعة ومصدر المال، لا نكون بصدد جريمة تامة، ولكن نكون بصدد شروع في الجريمة اذا توافرت شرائطه القانونية[٥٦].

كما أن المشرع العُماني سلك منحى لم يسلكه كل من المشرع الإماراتي أو المصري، حيث أنه عرف المعاملة محل شرعنه المتحصلات تعريف جامعاً مانعاً بأنها، في نهاية التعريف أطلق يد الجهة الرقابية في إضافة أو صورة أخرى من صور المعاملة، كما نص عن المعاملات التي يمكن أن تتم عبر الوسائل الإلكترونية – محل الدراسة– وذلك في المادة (٥) من ذات القانون حيث قصى بأن المعاملة هي " شراء أو بيع أو قرض أو تعهد أو أي نوع من أنواع الائتمان وتمديده أو رهن أو هبة أو تحويل أو نقل أو تسليم، وفتح حساب أو إيداعا أو سحبا أو تحويلاً أو استبدلاً للأموال بأي عمله سواء نقدا أو شيكات أو بأمر دفع أو بأي صك آخر، أو بوسائل إلكترونية أو أي وسائل غير مادية أخرى، استخدم صناديق الإيداع أو أي شكل أخر من أشكال الإيداع الأمن أو الدخول في علاقة استئمانيه، أو إجراء أي مدفوعات تؤدى أن تقبض للوفاء، كليا أو جزئيا، بأي التزام تعاقدي أو غيره من الالتزامات القانونية، أو إنشاء أو استحداث شخصية اعتبارية أو ترتيب قانون، وكل تصرف أخر في الأموال أو أي معاملة أخرى تحددها الجهة الرقابية"[٥٧].

---

٥٦ د. حامد عبداللطيف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٧٥؛ مصطفى طاهر؛ مرجع سابق، ص ٨٤؛ د. على راغب، مرجع سابق.

٥٧ أما المشرع الإماراتي حصر صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال في الفقرة الأولى من مادته الثانية من القانون الاتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ حيث قضى بأنه يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من كان عالماً بأن الأموال متحصلة من جناية أو جنحة، أو ارتكب عمداً أحد الأفعال الأتية: حول المتحصلات أو نقلها أو أجرى أي عملية بها بقصد إخفاءه أو تمويه مصدرها غير المشروع؛ أخفى أو موه حقيقة المتحصلات أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها؛ اكتسب أو حاز أو استخدم المتحصلات عند تسلمها؛ مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقوبة؛ كما يراجع المادة (٢) من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، والمادة(٢) من لائحته التنفيذية

(ISSN: 2356 - 9492)

لا يشترط أن يكون الشخص في المصدر غير المشروع للمتحصلات هو نفسه المتهم باقتراف أي صورة من صور النشاط الإجرامي في جريمة غسل الأموال، فقد يحصل "أحمد" متحصلا غير مشروعة، ثم يعطيها إلى "ياسين"، يكون لديه خبرة في ممارسة أساليب غسل الأموال، فهنا يكون المسئول عن الجريمة هو كل من "أحمد" و "ياسين"، "ياسين" باعتباره فاعل أصلي في جريمة غسل الأموال، و "أحمد" باعتباره شريك في الجريمة، ولكن سوف يحكم علية بنفس عقوبة الفاعل الأصلي، لأن المشرع قد ساوى في العقوبة بين الفاعل الأصلي في جريمة غسل الأموال والفعال التبعي "الشريك"، بل أن التشريع النموذجي لمكافحة غسل الأموال الصادر في ١٩٥٥ توسع في مفهوم الاشتراك ي هذه الجريمة' حيث جعل مجرد المشورة أو المعرفة اشتراك معاقب عليه وبنفس عقوبة الفاعل الأصلي[٥٨].

اذا حكم على الفاعل في الفعل غير المشروع مصدر المتحصلات محل جريمة غسل الأموال، فهذا لا يمنع من الحكم عليه في جريمة غسل الأموال، وليس في هذا خروجا على القواعد العامة لقانون العقوبات، التي تؤكد على أنه لا يعاقب الشخص على الفعل مرتين، وذلك لان محل كل من الجريمتين يختلف عن الأخر، وكذلك المصلحة المحمية في كلاهما تختلف عن الأخر وأن اتحدا في الشخص القائم بالفعل في الحالتين؛ كما أن المشرع عاقب على الشروع في هذه الجريمة بعقوبة الجريمة الكاملة خروجا على القواعد العامة في العقاب على الشروع باعتباره جريمة ناقصة، فتكون عقوبته أقل من عقوبة الجريمة الكاملة؛ بل أن التشريع النموذجي لمكافحة غسل الأموال الصادر في ١٩٥٥ توسع في مفهوم الشروع حيث جعل من الأعمال التحضرية في جريمة غسل الأموال، فعل مجرم، ويعاقب مقترفه بنفس عقوبة الجريمة الكاملة[٥٩].

الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ المعدلة بعدة قرارات أخرها القرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦، وهو يدور في مضمون ما نص عليه القانون الإماراتي.

٥٨ المادة (٧) من المرسوم السلطاني العماني ٣٠ لسنة ٢٠١٦؛ المادة (٢-٢) من القانون الإماراتي ٢٠ لسنة ٢٠١٨.

٥٩ يراجع في هذا الشأن، التشريع النموذجي لمكافحة غسل الأموال الصادر في ١٩٥٥.

بذلك نكون قد توصلنا إلى أن عملية شرعنه المتحصلات غير المشروعة تمر بمراحل عدة على تصبح في صورة الأموال المشرعة، ويصعب اكتشاف حقيقتها، وبالتالي من الممكن استخدامها في النظام المالي الخاص بالدولة، دون أي تحوف من الملاحقة القانونية؛ كما توصلنا إلى أن التشريعات محل الدراسة أخذت بمبدأ السرد والتعدد في بيان صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال، حيث أنها عددت هذه الصور على سبيل الحصر، ولم تمنح سلطات إنفاذ القانون، سلطة إدخال ما يستحد من صور لهذا السلوك، على الرغم التطور المتلاحق في هذا الشأن، وهذا يعد نقص لدى هذه التشريعات. وبعد أن انتهينا من تناول الإطار التعريفي لتقنية البلوك شين؛ وتناول ما يثار بشأن البحث في جريمة غسل الأموال، يطل البحث عن إجابة للإشكالية الرئيس للبحث، ألا وهي هل لتقنية سلسلة الكتل دور في الحد من جريمة غسل الأموال، وهذا ما نجيب عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

دور سلسلة الكتل في الحد من جريمة غسل الأموال

في عام ٢٠٠٨ عندما اعلن عن التعامل بعملة البت كوين للتداول عبر الشبكة العنكبوتية، وبدء التنفيذ بالفعل في عام ٢٠٠٩، ولما تتميز به هذه العملة: لامركزية العملة أي عدم الحاجة إلى طرف ثالث لإتمام التعاملات التي تتم عبر هذه المنصات؛ قلة التكاليف الخاصة بهذه العمليات؛ الوثوق بها لعدم قابليتها للتعديل إلا عبر إنشاء كتلة جديدة تضم إلى سلسلة الكتل؛ وعدم الكشف عن هوية المتعاملين بها، خاصة أن التعامل يتم عبر المفتاح الخاص غير المعروف إلا للمتعامل وحده، ترتب على ذلك أن المجرمين وجود في هذه المنصات الملاذ الأمن لهم لارتكاب الأنشطة الإجرامية، لا سيما جرائم غسل الأموال، التي تخضع في التعاملات التقليدية إلى سياسات وقائية عديدة من قبل المؤسسات المالية، مثل سياسة العناية الواجبة، التي تتطلب ضرورة التحقق من هوية العميل فبل القيام بالمعاملة، والإبلاغ لجهات إنفاذ القانون في الدولة حال وجود الشبهة؛ واذا كان الأمر كذلك إلا أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها هذه منصات العملات الافتراضية "المشفرة"، إلا أنها أعطت جهات إنفاذ القانون في

(ISSN: 2356 - 9492)

الدول الوسيلة التي من الممكن بواسطتها الوصول إلى معرفة هوية المتعاملين عبر هذه المنصات، إلا وهي سلسلة الكتل التي تسمي بدفتر الأستاذ، وذلك عبر بعض الإجراءات التقنية، وذلك عبر نظم وبرامج تتبع واقتفاء أثر التعاملات، والتي تتطلب من هذه الجهات مراجعة مثل هذه الإجراءات بصفة دورية، حتى تواكب التوسع الملحوظ في الاعتماد على مثل هذه التقنية[٦٠]، وهذا ما سوف نبرزه في المطلب الأول؛ ثم نعرج إلى المطلب الثاني لنبين فيه موقف الدول من التعامل مع تقنية البلوك شين للحد من جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول

سلسلة الكتل كوسيلة للكشف عن أنشطة غسل الأموال

من جانبنا نري ضرورة التعرض أولاً للكيفية التي يتم بها غسل الأموال عبر العملات الافتراضية "العملات المشفرة"، وعرض بعض الوقائع التي تم اكتشافها في هذا الصدد في فرعٍ أول؛ وذلك قبل التطرق إلى الدور الذي تلعبه تقنية البلوك شين في الحد من جرائم غسل الأموال وذلك في فرعٍ ثان.

الفرع الأول

آلية غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية

لا تثريب أن العملات الافتراضية "المشفرة" ومنها البت كوين فتحت إلى المجرمين طريق أكثر أماناً ووثوقاً وأقل تكلفة، وأسهل في الاستعمال، حيث يجوز استخدام هذه العملات في إنهاء التعاملات من أي مكان يوجد فيه الشخص، سواء أكان من مكتبه أو منزله أو أثناء سيره، كما أنها أصبحت وسيلة هامة لمجرمي الجرائم التي تلزم المؤسسات المالية بعدة واجبات قبل القيام بالعملية، ولذلك اتجه إليها غاسلي الأموال، لعدم وجود الوسيط الحكومي، ولآلية غسل الأموال عبر العملات الافتراضية عدة صور: الصورة الأولى: فقد تكون منصات تداول هذه العملات مسرح لكل من الجريمة الأصلية "الفعل

٦٠ د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٩، ص ٦٨١.

غير المشروع" مصدر المتحصلات غير المشروعة المراد شرعنتها؛ وجريمة غسل الأموال؛ حيث يدخل الجرم إلى الشبكة المعلوماتية للبحث عن الأموال المشروعة، وبواسطة برامج إلكترونية مخصصة في هذا الشأن، يصل إلى مصدر هذه الأموال، عبر وسائل إلكترونية متخصصة للدخول على مصادر هذه الأموال، حتى يتم الاستيلاء على هذه الأموال؛ ثم يبدأ مرحلة شرعنه هذه المتحصلات غير المشروعة، فتبدء مرحلة إخفاء المصدر غير المشروع لهذه المتحصلات، وذلك عبر الشبكة العنكبوتية؛ فتبدء مرحلة توظيف المتحصلات غير المشروعة بواسطة: التحويل الإلكتروني لهذه المتحصلات لحسابات مصرفية خارجية، تحويلها إلى أموال إلكترونية، الولوج الإلكتروني إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم والسندات؛ فتبدء بعد ذلك مرحلة التغطية بهدف إخفاء الصلة بين هذه المتحصلات ومصادرها الأصلية ويتم ذلك من خلال: إبرام الصفقات التجارية عبر الأنترنت، شراء أصول مادية ودفع قيمتها بوسائل الدفع الإلكترونية؛ فتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة دمجها في الدورة الاقتصادية للنظام المالي في الدول[٦١]؛ فهنا المتهم قام بسرقة الأموال من مصادرها المشروعة؛ ثم اقترف النشاط الإجرامي المتمثل في شرعنه المتحصلات غير المشروعة، وبالتالي فإن المتهم هنا قد اقترف جريمتي السرقة وجريمة غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية؛ وهنا يجب التفرقة بين فرضتين: الأول: اذا كان المتهم عند ارتكابه جريمة السرقة عقد النية على شرعنه هذه الأموال عبر الشبكة العنكبوتية؛ فهنا نكون بصدد تعدد مادي مع الارتباط وبالتالي يعاقب على الجريمة الأشد وهي في هذه الحالة، جريمة غسل الأموال؛ الثانية، وهى أن المتهم بعدما ارتكب جريمة السرقة وجد فرصة متاحة له عبر الشبكة لشرعنه المتحصلات غير المشروعة، فهنا نكون بصدد تعدد مادي بسيط، وبالتالي يعاقب المتهم

٦١ يراجع تفصيلا في هذا الشأن، د. شامي يسين، تبيض الأموال عبر طريق العملات الافتراضية كجريمة مستحدثة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٩، ص ٧٢٩؛ د. بسام أحمد الزلمي، دور النقود الإلكترونية في غسل الأموال؛ بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ٥٥٢؛ د. حوالف عبدالصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية، رسالة دكتوراه، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٣٧٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

بعقوبة على كل جريمة؛ حيث تتعدد العقوبات بتعدد الجرائم؛ ثم يتم الدغم أو الجمع أو الحب بالنسبة للعقوبات[٦٢].

الصورة الثانية: وهي أن المتهم يقوم بإنشاء منصة العملة الإلكترونية مثل البيت كوين، بهدف اقتراف الجرائم في مأمن من سلطات إنفاذ القانون بالدولة؛ مثال الإتجار بالمخدرات أو الإتجار بالبشر عبر هذه المنصة، حيث يتم إنهاء المعاملة بين طرفيها، ويتم الدفع بعملات البت كوين؛ ويتم توصيل الأشياء محل المعاملة إلى المكان الذي يوجد فيه الطرف المشتري، وذلك كله عبر منصة تداول البت كوين، كما أن المنصة أيضا كانت وسيلة لشرعنه متحصلات هذه الجرائم، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، قضية بالولايات المتحدة ضد روس وليام أو لبريتش "طريق الحرير" Silk Road ؛ حيث أطلق طريق الحرير في عام ٢٠١١ وعمل كوسيط للأنشطة غير المشروعة، كان يُنظر إلى طريق الحرير على أنه يعادل eBay لأنه يوفر المنصة اللازمة لشراء وبيع السلع والخدمات، ولكن طريق الحرير يتميز عن موقع eBay بالطريقة التي يوفر بها إخفاء الهوية للمشترين والبائعين عند إجراء المعاملات، وهذه المنصة تبادل السلع والخدمات بين المتعاملين، ويتم الدفع بعملة البيت كوين، وأصبح طريق الحرير مشهورًا بسبب خصوصية معاملات Bit coin، وبالتالي يمكن أن تتم الأنشطة غير المشروعة كغسل الأموال، حيث يستخدم شبكة تسمى "TOR"، والتي تضمن أن جميع المستخدمين على موقع Silk Road غير معروفين، بل كانت توفر خدمة توصيل البضائع غير القانونية إلى مكان إقامة المتعامل خلال فترة محددة. في عام ٢٠١٣، ألقي القبض على صاحب هذه المنصة، وكان قرار الاتهام " سعى المتهم لإخفاء هوية المعاملات على طريق الحرير بطريقتين رئيسيتين: أولاً: قام بتشغيل هذه المنصة عبر ما يعرف باسم "The Onion Router" أو "Tor" network"، وهي شبكة خاصة من أجهزة الكمبيوتر على الإنترنت، موزعة حول العالم، مصممة لإخفاء عناوين IP الحقيقية لأجهزة الكمبيوتر الموجودة على الشبكة وبالتالي هويات مستخدمي الشبكات؛ ثانياً: صممه

٦٢ المادة (٨٨) من قانون العقوبات الإماراتي؛ المادة (٣٢) من قانون العقوبات المصري؛ المادة (٦٤) من قانون الجزاء العُماني.

المتهم ليشمل نظام الدفع المستند إلى Bit coin والذي ساعد على تسهيل التجارة غير المشروعة التي تتم على الموقع ، بما في ذلك إخفاء هوية المستخدمين ومواقعهم الذين يقومون بإرسال واستقبال الأموال عبر الموقع، اثنان من التهم الموجهة إليه الإتجار بالمخدرات ومكافحة غسل الأموال المؤامرة. في يونيو ٢٠١٥ ، حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بالتهم الموجهة إليه. ولكن يثور تساؤل ذات أهمية، كيف توصلت الحكومة الأمريكية إلى الأنشطة غير المشروعة ومنها غسيل الأموال التي عبر منصة طريق الحرير؟ كانت الإجابة أنها بحثت عن خادم مقره في أيسلندا، ومن هناك اعترضت المعاملات غير القانونية. وتم إغلاق طريق الحرير، ولكن لا يمكن القول على وجه اليقين أن جميع الأنشطة غير القانونية وأنشطة غسيل الأموال قد توقفت عبر هذه المنصات، وقد دفع المتهم بأنه بسبب عدم تصنيف البت كوين كعملة قانونية ، وبالتالي لا يخضع إلى التجريم الخاص بجريمة غسل الأموال، ولكن المحكمة ردت على الدفع بأن البيت كوين تحمل قيمة – وهذا هو غرضها ووظيفتها – وتعمل كوسيلة للتبادل"[٦٣].

الصورة الثالثة: وفي هذه الفرضية يكون المتحصلات النتيجة عن مصدر غير مشروع، قد وقعت أولاً في الواقع التقليدي، ثم يذهب إلى منصات تداول العملات الافتراضية مثل البيت كوين، من أجل شرعنه هذه المتحصلات، بحيث تظهر في صورة أموال مشروعة، ويتم ذلك بأي أسلوب من أساليب غسل الأموال الحديثة –سالفة الذكر– ، ومثال ذلك قضية وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية ضد Liberty Reserve

63 Chinelle van der Westhuizen Future digital money: The legal status and regulation of bit coin in Australia, these, 2017, The University of Notre Dame Australia, P. 116; Senators Joe Manchin and Charles E. Schumer to U.S. Attorney General and Michele Leonhart, Administrator, Drug Enforcement Administration, http://manchin.senate.gov/public/index.cfm/pressreleases?ID=284ae54a-acfl-4258-belc-7aceelf7e8b3; United States Attorney's Office for the Southern District of New York, Manhattan U.S. Attorney Announces The Indictment of Ross Ulbricht, The Creator and Owner of The "Silk Road" Website, (2014) http://www.justice.gov/usao/nys/pressreleases/Februaryl4/RossUlbrichtlndictmentPR.php.

(ISSN: 2356 - 9492)

، وهي منصة تداول عبر الأنترنت أسست عام ٢٠٠٦، مقرها في كوستاريكا حيث تم غسل ما يقرب من ٦ مليارات دولار أمريكي من خلال استخدام العملات الرقمية مثل البت كوين، وتعمل هذه المنصة كنظام لتحويل الأموال عبر الإنترنت، تم تصميمه بشكل متعمد لتجنب التدقيق التنظيمي وتخصيص خدماته للجهات الراغبة في غسل المتحصلات غير المشروعة، مكن هذا الموقع المجرمين من إرسال واستقبال العملة الافتراضية بشكل مجهول[٦٤].

بذلك نكون قد انتهينا من عرض بعض الصور لآلية غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية، ولكن يبقي السؤال الرئيس هل من الممكن أن تكون تقنية البلوك شين وسيلة من وسائل الكشف عن جريمة غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية، هذا ما سوف نجيب عنه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

الكشف عن جريمة غسل الأموال بواسطة سلسلة الكتل

من قراءة آلية عمل تقنية سلسلة الكتل، التي ظهرت مع ظهور العملات خاصة البت كوين، نلاحظ أن تهدف إلى تسجيل جميع المعاملات التي تتم بخصوص هذه العملات، وبالتالي فإن هذه السلسلة تكون عبارة عن السجل التاريخي لكل معاملة منذ أن بدأت حتى تاريخه، وما جعل المجرمين يقبلون على هذه التقنية هو إخفاء هوية المتعاملين عبر هذه التقنية؛ ولكن السؤال الواجب الإجابة عنه، هل هذا الإخفاء يكون بصورة مطلقة، أو هناك وسائل من الممكن التوصل بها إلى تعقب هذه المعاملات من أجل الوصول إلى هوية المتعامل، وذلك عبر نظم وبرامج تتيع واقتفاء أثر التعاملات التي تتم على هذه المنصات، حتى تستطيع الجهات الرقابية القيام بدورها؛ نستطيع أن نجيب بأن هذا إخفاء هوية المتعاملين يكون بصفة مؤقتة، ومن الممكن الوصول إلى التعرف على هوية المتعامل عبر هذه المنصات، وهذا ما ظهر جليا في القضايا السابق عرضها، قضية Liberty Reserve؛ طريق الحرير Silk Road؛ حيث أن الجهات

٦٤ يراجع سابقاً ص ٢٢.

المعنية بإنفاذ القانون توصلت إلى كشف الجريمة، وتعرفت على مقترفيها، وقدموا للمحاكمات، وصدرت ضدهم أحكام في هذا الشأن[٦٥].

لذلك قيام جهات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة غسل الأموال بالتحقيق عبر سلسلة الكتل، وذلك بتتبع مراحل المعاملة محل الفحص والتحري، تستطيع الوصول إلى تحديد المعاملة، ووقت إجراءها، بل والمكان الذي تمت فيه؛ وبعد ذلك يكون من المتصور القدرة على التعرف على هوية الشخص صاحب هذه العملية، وبالتالي تستطيع جهات التحقيق استكمال إجراءات تحقيقيها. والأن وجدت شركات متخصصة في كشف هوية المتعاملين بعملة البت كوين؛ حيث تقوم بفحص ودراسة تلك الأدلة المأخوذة من سلسلة الكتل، وتستكمل إجراءات التحقيق والتدقيق من هوية وتوقيع الشخص في التعامل عبر هذه المنصات عند توافر الشبهة[٦٦]. لذلك قامت الشركات العاملة في مجال منصات العملات الافتراضية بتطوير التقنية بحيث يصعب تقفي أثر المعاملات، وذلك عبر إنتاج عملات مشفرة تشمل مجموعة من المتعاملين معاً، وتعيد توزيعهم مما يترتب عليه اختلاط أثر الإشارات التي يستدل بها على التعاملات، مما يصعب دور جهات إنفاذ القانون في فك التشفير، وبالتالي صعوبة التوصل إلى المعاملة والمتهم، وبالفعل تم إنشاء عملات مشفرة بدرجة ونوع تشفير أفضل من ذلك المستخدم في البت كوين، مثل عملة Monero ، والتي تم إنشاؤها علم ٢٠١٤، لأنها لا تخلف أي أثر مرئي للمتعامل سواء أكان مرسل أو مستقبل؛ ولذلك على الجهات المعنية بمكافحة الجريمة محاولة تطور نظم وبرامج تتبع واقتفاء أثر التعاملات عبر هذه المنصات العميل حتى تواكب التطور المستمر الذي يلحق بهذه المنصات [٦٧].

عليه يجب على الجهات التشريعية الدولية والداخلية منح الجهات المعنية بأمر الجريمة سلطات الضبط والتفيش للأجهزة الإلكترونية التي قد تكون محل للجريمة، حتى تستطيع الدخول في الوقت المناسب للوصول إلى الدلائل القانونية على اقتراف الجريمة،

٦٥ يراجع سابقاً ص ٢٦؛ ٢٧.
٦٦ د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية ، مرجع سابق، ص ٦٨٣.
٦٧ د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية ، مرجع سابق، ص ٦٨٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

قبل العبث بها، وهذا ما فعلته المحكمة العليا الأمريكية، حيث وضعت في حسبانها أن تطور الوسائل التقنية للمراقبة يصب في منح الجهات المعنية القدرة على أن تصل إلى مناطق تتعدى الفحص والتحري بالعين المجردة، وبالتالي حاولت في أحكامها الحفاظ على التمسك بالخصوصية في هذه الحالات بذات القيود التي تضمنها التعديل الرابع للدستور الأمريكي، وابتعدت عن التفسير اللفظي للنصوص الدستورية، لذلك قضت بأن تقفي أثر التعاملات الخاصة بالعملات الافتراضية والبحث في أجهزة الكمبيوتر محل التعاملات غير المشروعة يجب أن يكون متوافقا مع القيود الواردة بالتعديل الرابع للدستور الأمريكي[٦٨].

مما تقدم نستطيع القوال بأن تقنية سلسلة الكتل "البلوك شين" من الممكن أن تمهد الطريق إلى سلطات إنفاذ القانون في الدولة المنوط بها مكافحة غسل الأموال، ولكن من الواجب على الدول أن تهيئ البيئة التشريعية والتقنية التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور، لان الأمر يحتاج تعديلات في قانون الإجراءات الجزائية حتى تواكب هذا التطور المتلاحق للعملات الافتراضية، واعتقد أن مصطلح "تعديلات" لا يكفي ولكن يجب أن تكون ثورة تشريعية، لأن الأمر يحتاج تعديل العديد من النصوص الإجرائية؛ وليس هذا فحسب ولكن يجب على الدول أيضا أن تهتم بالأشخاص المنوط بهم العمل في هذا المجال، ويقومون بتدريبهم على أحدث برامج التتبع والبرمجة الخاصة باقتفاء أثر التعاملات عبر منصات تداول العملات الرقمية، وأن يكون بذلك بصفة دورية، ولذلك الحاجة لمحة لوجود ما يسمي بمأمور الضبط الإلكتروني[٦٩] حتى يستطيع مجاراة أساليب المجرمين في هذا المجال، ولذلك كان لزاما علينا السبور في أغوار الدول لمعرفة مدى اهتمامها بتقنية

٦٨ التعديل الرابع من الدستور الأمريكي " لا يجوز المساس بحق الناس في حرمة أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم ومتاعهم، ضد التفيش والضبط غير المبررين، ولا يجوز أن يصدر أمر بذلك إلا إذا توافر سبب محتمل، يؤيد بحلف يمين أو إقرار، ويجب على وجه خاص وصف المكان الذي سيجرى تفتيشه والأشخاص أو الأشياء التي سيتم ضبطها" هذه الترجمة مشار إليها في د. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع نفسه، ص ٦٨٣.

٦٩ د. محمد سعيد عبدالعاطي؛ مأمور الضبط الإلكتروني ودوره في الحد من جرائم شبكات التواصل الاجتماعي؛ قدم للمؤتمر العلمي الدول الثاني لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس بعنوان "المجتمع العربي وشبكات التواصل الاجتماعي في عالم متغير"، في الفترة ٣١ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٧، ونُشر بالمجلة الدولية لعلوم الاتصال، العدد ٢ ، ٢٠١٨، ص ٥ وما بعدها.

سلسلة الكتل، حتى تكون وسيلة في الحد من ظاهرة غسل الأموال، وهو ما سنعرضه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

موقف الدول من التنظيم القانوني لسلسلة الكتل

على الرغم المزايا التي تحققها تقنية سلسلة الكتل باعتبارها آلية عمل منصات تداول العملات الافتراضية، إلا أن العيوب التي وجهت إل هذه المنصات جعلت موقف الدول من منصات تداول العملات الافتراضية إلى ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول، حظر التعامل بتقنية سلسلة الكتل الخاصة بتداول العملات الافتراضية؛ بسبب المخاطر التي تحف بهذه العمليات: كعدم وجود وسيط قانوني؛ وعدم التحقق من الهوية، ومن هذا الاتجاه أغلب الدول العربية، التي منعت التعامل بالعملات الافتراضية، إلا أن هناك أنموذج واحد أخذ خطوات للتعامل بهذه العملات، وأنشاء ماكينة لصرف هذه العملات، ولكن دون وضع تنظيم قانوني لها حتى وقت إعداد هذا البحث؛ ومن الدول التي تأخذ أيضا بهذا الاتجاه الصين، حيث وضعت لوائح صارمة لمنع استخدام العملات الافتراضية من قبل الأفراد أو الشركات، لذلك منع بنك الشعب الصيني بيع أو شراء هذه العملات لأنها لم يتم الاعتراف بها كعملة قانونية، كما أنها غير خاضعة لسلطة رقابية حيث قرر " يمتنع على الأفراد شراء وبيع هذه العملات وفي حالة المخالفة ذلك يتحملوا المخاطر المترتبة على ذلك"، كما أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي السابق في الصين قرر بأن هذه العملات تمثل تسربًا غير رسمي للنظام النقدي الحالي؛ لأنه من الصعب تنظيمها، كما يمكن أن تستخدم في الأنشطة الإجرامية مثل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب"؛ وهناك اتجاه أخر من الدول التي ما زالت في حالة ترقب وانتظار، فهي لم تنظم التعامل بهذه التقنية، ولكن الجهات المعنية بهذا الشأن أصدرت عدة توصيات وتوجيهات بشأن هذه التقنية؛ والاتجاه الأخير وهو الذي أهتم بأصدر تنظيم قانوني لكيفية التعامل معها، وكلاهما يهدف محاولة الحد من ظاهرة غسل الأموال، وسوف نتناول كل اتجاه من هذين الاتجاهين في فرع مستقل.

الفرع الأول

(ISSN: 2356 - 9492)

الدول التي تترقب قبل وضع تنظيم لسلسلة الكتل

هناك دول انتهجت موقف "الانتظار والترقب" للوقوف أولاً على ما سيحدث في الدول التي نظمت بموجب قوانين التعامل بتقنية سلسلة الكتل، ومدى فعالية هذه القوانين في التعامل مع القضايا القانونية المترتبة على التعامل بهذه التقنية، لذلك انتهجت هذه الدول أسلوب وضع التوجيهات أو التعليمات للمتعاملين بهذه التقنية، يتميز هذا الاتجاه: إصدار توجيهات وتعليمات للشركات والمتعاملين اذا رغبوا في التعامل بتقنية سلسلة الكتل حتى يوجه أنظارهم إلى مخاطر التعامل بها، وذلك بهدف الحد من عمليات غسل الأموال عبر هذه التعاملات؛ بعد ذلك يكون على المتعاملين بهذه العملات تحمل المسئولية الكاملة دون الحق في اللجوء إلى الجهات الحكومية عندما ينتج مخاطر عن هذه التعاملات؛ وأخيرا وبالتالي يكون ضبط التعامل بهذه التعاملات يكون ذاتي، وبالتالي يكون له دور في الحد من غسل الأموال. ومن لدول التي تعد من أصحاب هذا الاتجاه أستراليا؛ والاتحاد الأوربي[٧٠].

أولا: أستراليا: تسألت لجنة مجلس الشيوخ الأسترالي، هل تندرج العملات الافتراضية تحت طائلة قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حددت AUSTRAC المتطلبات التي تلتزم بها التعاملات بالعملات الافتراضية حتى تخضع إلى نظام[٧١] مكافحة غسل الأموال: أن يكون لديهم برنامج لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، مما يعني أنهم بحاجة إلى تقييم مخاطر غسل الأموال لعملائهم وأنواع المعاملات التي يتعاملون معها؛ ويجب أن يكون لديهم برامج العناية الواجبة المستمرة، أيضا بحاجة إلى

70 Chinelle van der Westhuizen, op. cit P.141; 171; These countries include Russia, Iceland, India and Sweden. This part will only focus on China and the European Union as exemplars. See also Rahul Gupta, What Bitcoin Regulation Looks Like Around the World (16 November 2015) Investopedia,http://www.investopedia.com/articles/investing/120314/where-bitcoin-regulated.asp.

٧١ AUSTRALIAN Transaction Reports and Analysis Centre, https://www.austrac.gov.au/, أسست عام ١٩٨٩ وهي مركز تقارير وتحاليل المعاملات الاسترالية وهو وكالة استخبارات مالية تابعة للحكومة الاسترالية أنشئت لمراقبة المعاملات المالية لتحديد غسل الأموال والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي والاحتيال. Parliament of Australia. ;

أنظمة مراقبة المعاملات حتى يتمكنوا من الإبلاغ عن أي معاملة تزيد عن ١٠ آلاف دولار من العملة الرقمية، ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب تنظيمًا لتجنب أي مخاطر تواجه المستهلكين والشركات التي تستخدم هذه العملات.

لذلك أوصت لجنة مجلس الشيوخ الأسترالي بشأن تنظيم أنشطة غسيل الأموال في منصات تداول العملات الافتراضية" أن يجب أن تطبق أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على هذه المنصات، منها على سبيل المثال اعتماد سياسة KYC [٧٢] في هذه المعاملات بطريقة محدودة، كان النظام المستخدم من قبل Mt. GOX. 279 ، وعمل النظام بشكل فعال مع سياسات التحقق KYC التي أدخلوها في النظام، وكان لدى Mt. Gox. ثلاثة مستويات من التحقق من الحساب، وكذلك ستساعد سياسة KYU [٧٣] المتطورة بشكل جيد على مراقبة هذه المعاملات، التي تنظمها تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبناء علاقات أقوى مع المؤسسات المصرفية وضمان حماية أكبر لهذه المعاملات. بالإضافة لما سبق يمكن أن تقوم AUSTRAC بإنشاء لجنة للتعامل مع منصات تداول العملات الرقمية على وجه التحديد، ومراقبة أنشطة غسيل الأموال داخل هذه المنصات، وتقديم إرشادات للمتعاملين بشأن أنشطة غسل الأموال.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي، أعترف الاتحاد في البداية بالاستخدام القانوني لعملات الافتراضية كنظام للدفع[٧٤] ، ومع ذلك ، فقد أقر البنك المركزي الأوروبي أن هذه العملات تعد "شكل من أشكال الأموال الرقمية غير المنظمة التي لا يصدرها أو يضمنها البنك المركزي"، ويمكن أن تكون بمثابة وسيلة للدفع، وهذا ما أكدته السلطة المصرفية

72 Know Your Customer أعرف عميلك
73 Know Your user أعرف مستخدمك
74 Gautham, European Union Pushes Away Bitcoin Regulation for Now (26 April 2016) NewsBTC, http://www.newsbtc.com/2016/04/26/european-union-pushes-away-bitcoin-regulation-for-now/; Chinelle van der Westhuizen, op. cit P.136.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأوروبية ('EBA') [٧٥]، لأنها تفي بالوظائف الثلاث للمال وهي معترف بها كسلعة بموجب اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية"[٧٦]، وكان أول قانون بشأن غسل الأموال في الاتحاد الأوروبي هو توجيهات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[٧٧] عام ١٩٩١، وتم إجراء تعديلات على هذا التوجيه عام ٢٠٠٦ لتبسيط إجراءات العناية الواجبة للعملاء في عملية غسيل الأموال، حيث أعتبر أن العملات الافتراضية أموال إلكترونية، ويمكن تضمينها في الأمر التوجيهي كوسيلة يتم من خلالها تمويل أنشطة غسل الأموال في أوروبا، مثال على كيفية استخدام العملات الافتراضية كوسيلة لتمويل أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هجمات نوفمبر ٢٠١٥ الإرهابية في باريس (التي قُتل فيها أكثر من ١٠٠ شخص في سانت دينيس ، باريس) ، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة التنظيم في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة عند التعامل مع العملات الافتراضية[٧٨]؛ مثال آخر تم إلقاء القبض على عشرة أشخاص في هولندا بسبب أنشطة غسل الأموال باستخدام هذه العملات، وكانت المتحصلات من تجارة النقد وتجارة المخدرات[٧٩]. لذلك اقترحت خطة العمل التي أرسلها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ بشأن تقييد التمويل للجماعات الإرهابية التي تستخدم العملات الافتراضية والرقمية كوسيلة لغسل الأموال، أن المفوضية الأوروبية تحتاج إلى إجراء

75 European Banking Authority, Warning to Consumers on Virtual Currencies (EBA 2013) ww.eba.europa.eu/documents/io i8 o9834 4 /EBA+Warning+on+Virtual+Currencies&jxdf.

76 Agreement on the European Economic Area [1941] OJ Li/3 art 1(b)-(c). See also Seth Litwack, 'Bitcoin: Currency or Fool's Gold: A Comparative Analysis of the Legal Classification of Bitcoin' (2015) 29 Temple International & Comparative Law Journal 309-348.

77 Council Directive 91/308/EEC.

78 See also Luke Parker, European Union Seeking to Ban Bitcoin in Aftermath of the Paris Terrorist Attacks (21 November 2015) Bitcoin.com https://news.bitcoin.com/european-union-seeking-banbitcoin- aftermath-paris-terrorist-attacks/.

79 Ten Arrested in Netherlands over Bitcoin Money-laundering Allegations', *The Guardian* (online),21 January 2016 https://www.theguardian.com/technology/2016/jan/20/bitcoin-netherlands-arrestscars- cash-ecstasy.

تعديلات على توجيه ٢٠١٥، وأوصى "بأن هناك خطر من أن تستخدم المنظمات الإرهابية عمليات العملات الافتراضية لإخفاء التحويلات، حيث لا توجد آلية إبلاغ جيدة، لذلك لا يمكن تنظيم العملات الافتراضية في الوقت الحالي على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولكن تقترح المفوضية أن إجراء هذه التعاملات يجب أن تكون تحت سيطرة السلطات المختصة من خلال توسيع نطاق AMLD [٨٠]لتشمل منصات تداول العملات الافتراضية، وإخضاعها للإشراف بموجب تشريعات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تطبيق قواعد الترخيص والإشراف لتوجيه خدمات الدفع (PSD) على منصات تبادل العملات الافتراضية من شأنه أن يعزز التحكم في السوق وفهمه بشكل أفضل، وهذا بهدف مكافحة استخدام هذه العملات في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[٨١].

الفرع الثاني

الدول التي نظمت قانوناً سلسلة الكتل في مجال غسل الأموال

بالمقابل قامت عدد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بتطبيق تنظيم قانون لمنصات تداول العملات الافتراضية، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة غسل الأموال، فهذه الدول استحدثت لوائح بشأن غسل الأموال ورفع التقارير لتحديد وكالات الإبلاغ مثل شبكة إنفاذ الجرائم المالية ومركز تحليل المعاملات المالية والتقارير في كندا، وتمكنت هذه البلدان من تكييف القوانين الحالية ودمج العملات الافتراضية في هيكلها التنظيمي الحالي، وقررا إمكانية تنظيمها من خلال القوانين الحالية، من أجل التحكم في المنصات التي تتعامل بهذه العملات، بهدف الحد من ظاهرة غسيل الأموال.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية: تم تعديل قانون مكافحة غسل الأموال ليشمل مجرمي غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية، على أساس أن هذه

٨٠ التوجيه الأوربي الخاص بغسل الأموال.

81 65Stan Higgins, *European Commission to Assess Bitcoin's Role in Terrorist Financing* (17 November 2015) Coindesk http://www.coindesk.com/european-commission-to-assess-bitcoins-role-in-terroristfinancing/.

(ISSN: 2356 - 9492)

العملات تعتبر سلعة وليست عمله قانونية، وهذا يدل على نهجها الإستباقي لتنظيم العملات الافتراضية، حيث تتطلب FinCEN [٨٢]كافة المنصات التبادلية للتسجيل، باعتبارها شركات تحويل أموال بموجب القانون ذات الصلة التي تتناول أنشطة غسل الأموال. المرحلة التي تقوم فيها المؤسسات المالية إبلاغ شبكة FinCEN بتحديد معاملات غسيل الأموال حيث يقوم عمال المناجم أو مستخدمي هذه العملات بتحويل الأموال غير المشروعة، هنا سيكون المنظمون قادرين على تحديد المجرمين ، ولكي تنجح مهام الإبلاغ فيما يتعلق بعمليات غسل الأموال ، فإن واجبات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في إطار مدفوعات العملات الافتراضية[٨٣].

ثانياً: كندا: بداية لا تعترف كندا بالعملات الافتراضية كعملة قانونية، إلا أنها سنت تشريعات للتعامل مع هذه العملات خاصة في مجال غسيل الأموال، ففي يونيو ٢٠١٤، وافقت الحكومة الكندية على القانون C31 (النظام الأساسي لكندا ٢٠١٤) الذي يشرع معاملات العملات الافتراضية لأغراض مكافحة غسيل الأموال؛ حيث أعتبر هذا القانون أن منصات تداول العملات الرقمية شركات "خدمات مالية"[٨٤]، لذلك يجب عليها تقديم

82 the Financial Crimes Enforcement Network, https://www.fincen.gov/,
هي شبكة إنفاذ الجرائم المالية، تابعة لوزارة الخزانة المالية الأمريكية، وتهدف إلى جمع وتحليل المعلومات حول المعاملات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال المحلية والدولية، وتمويل الإرهاب، وغيرها من الجرائم المالية.

83 Federal Bureau of Investigation, Bitcoin Virtual Currency: Unique Features Present Distinct Challenges for Deterring Illicit Activity (May 2012) http://www.wired.com/images_blogs/threatlevel/2012/05/Bitcoin-FBI.pdf; Chinelle van der Westhuizen, op. cit P.151.

84 Ch 20 of the Bill, § 244.7(4)(a) and (b) which states the following: ‘‘“money services business”
means an entity (a) that has a place of business in Canada and that is engaged in the business of
providing at least one of the following services: (i) foreign exchange dealing, (ii) remitting funds or
transmitting funds by any means or through any entity or electronic funds transfer network, (iii)
issuing or redeeming money orders, traveller’s cheques or other similar negotiable instruments except

تقارير إلى FINTRAC [٨٥]عن جميع الأنشطة والمعلومات الخاصة بمستخدميها للحد من أنشطة غسيل الأموال، ومن أجل تعزيز متطلبات تحديد هوية العميل لدى المؤسسات المالية، وتوسيع نطاق تطبيق القانون إلى الأشخاص والكيانات التي تتعامل بالعملات الافتراضية والأعمال التجارية للخدمات المالية الأجنبية، وبالتالي يجب تسجيل منصات تداول العملات الافتراضية ب FINTRAC ، والحصول على معلومات من عملائها، والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة لـ FINTRAC، كما يُحظر على المؤسسات المالية فتح الحسابات أو أي علاقة مصرفية لهذه المنصات ما لم تكن مسجلاً لدى مركز FINTRAC، ولذلك ، كانت كندا سباقة في تنفيذ التشريعات المتعلقة بقوانين مكافحة غسيل الأموال من خلال مطالبة منصات تداول العملات الافتراضية بضرورة الإبلاغ عند وجود شبهة غسل الأموال، وأخيرًا تلزم المؤسسات المالية بعدم التعامل مع هذه المنصات التي لم تحصل على ترخيص من FINTRAC.

لاحظنا أن موقف الدول من حيث وضع آلية لمواجهة غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية قد تنوع بين العديد من الاتجاهات: فمنهم من منع التعامل

---

for cheques payable to a named entity, (iv) dealing in virtual currencies, as defined by regulation, or
(v) a prescribed service; or (b) that does not have a place of business in Canada, that is engaged in the
business of providing at least one of the following services that is directed at entities in Canada, and
that provides those services to their customers in Canada: (i) foreign exchange dealing, (ii) remitting
funds or transmitting funds by any means or through any entity or electronic funds transfer network,
(iii) issuing or redeeming money orders, traveller's cheques or other similar negotiable instruments
except for cheques payable to a named entity, (iv) dealing in virtual currencies, as defined by
regulation, or (v) a prescribed service; Chinelle van der Westhuizen, op. cit P.156.

85 Proceeds of Crime (Money Laundering) and Terrorist Financing Act عائدات الجريمة (غسل الأموال) وتمويل الإرهاب, https://lois-laws.justice.gc.ca/eng/acts/P-24.501/.

(ISSN: 2356 - 9492)

بهذه العملات مثل الصين والدول العربية، وذلك للمخاطر المحيطة بهذه المنصات، خاصة عدم التحقق من هوية المتعامل أو مصدر أمواله، مما يجعلها ملاذاً لمجرمي النشاطات الإجرامية؛ وهناك من أخذ موقف وسط بين التحريم والتنظيم، حيث ظلت تنتظر وتترقب لحين معرفة ما يؤول إليه هذه المنصات في الدول التي أقبلت على تنظيم قانوني لهذه المنصات، وعليه اكتفت بإصدار توصيات أو تعليمات –فقط– للمتعاملين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات مالية عبر منصات تداول العملات الافتراضية مثل الاتحاد الأوربي وأستراليا، بالتالي فهنا المراقبة ذاتية؛ ولكن هناك موقف أكثر شجاعة من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث نظمت بموجب قوانين آلية التعامل مع هذه المنصات، حيث الزموا هذه المنصات بالتسجيل في جهات معنية بهذا الأمر، والإبلاغ على شبهات غسل الأموال، ولكنهم قصروا ذلك فقط على الأنشطة غير المشروعة الخاصة بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب.

أهم النتائج التي خَلُص إليها البحث:

انتهينا إلى أنه عرض تقنية سلسلة الكتل "Block chain" باعتبارها محور عمل منصات تداول العملات الافتراضية، وأوضحنا مزاياها : فهي وسيلة أمنة وموثقة لحفظ المعاملات، التي يتم التحقق منها من المشاركين بهذه التقنية؛ ولا يتم تعديل هذه المعاملات إلا عبر إنشاء كتلة جديدة تضاف إلى الكتل السابقة وهكذا حتى نكون بصدد سلسلة الكتل؛ ولكن يعيبها إخفاء هوية المتعاملين بها، مما يجعلها وسيلة لارتكاب الأفعال الجرمية التي تنال من استقرار الشعوب على جميع المستويات.

بالرغم من المزايا العديدة التي تحققها هذه التقنية – كما هو حال كل تقنية حديثة–، إلا أنه قد ظهر لها العديد من العيوب، وهذا ما جعل موقف الدول من الاعتراف بها متأرجح بين ثلاثة اتجاهات: الأول، حظر التعامل بهذه التقنية؛ والثاني اعترف بها وتعامل بها في بعض الجوانب، ولكن دون تنظميها قانونا؛ والأخير، اعترف بها وأدخل بعض النصوص القانونية الخاصة بها ولكن في مجالات محددة على سبيل الحصر مثل أنشطة غسل الأموال.

خَلُصنا إلى أن القوانين –سواء الدولية أو الداخلية– اتبعت سياسة وقائية، تحول دون الوصول إلى جريمة غسل الأموال، حيث حددت على سبيل الحصر المؤسسات المالية المخاطبة بقواعد مكافحة غسل الأموال، سواء تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية، ولكن لاحظنا أنها وسعت في هذا الشأن، حيث أدخلت جهات قد يتصور أن تقوم بعمل من الأعمال التي من المحتمل أن تثير أي اشتباه في القيام بأي صورة من صور غسل الأموال؛ بجانب ذلك أقرت واجبات عديدة على عاتق هذه المؤسسات يجب عليها أن تقوم بها فور تحقق شرائطها التي نصت عليها: العناية الواجبة؛ الإبلاغ في حالة الشبهة؛ كما أنها حددت الجهات المنوط بها مكافحة جريمة غسل ، وفرضت عليها العديد من الواجبات التي يجي القيام بها عند مباشرة أعمالهم.

توصلنا إلى أن المشرع بجانب السياسة الوقائية، أهتم بالسياسة الردعية، وذلك حال وقوع الجريمة بالفعل، وأوضحنا أن هذه الجريمة تتطلب شرطاً مفترضاً يتمثل في: أن يكون بصدد فعل غير مشروع وقد يكون جريمة، وأن يترتب عليه متحصلات –قد تكون مال–؛ وأن عملية شرعنه المتحصلات غير المشروعة تمر بمراحل عدة على تصبح في صورة الأموال المشرعة، ويصعب اكتشاف حقيقتها، وبالتالي من الممكن استخدامها في النظام المالي الخاص بالدولة، دون أي تحوف من الملاحقة القانونية؛ والتشريعات محل الدراسة أخذت بمبدأ السرد والتعدد في بيان صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال، حيث أنها عددت هذه الصور على سبيل الحصر، ولم تمنح سلطات إنفاذ القانون، سلطة إدخال ما يستحد من صور لهذا السلوك، على الرغم التطور المتلاحق في هذا الشأن.

في النهاية نستطيع القوال بأن تقنية سلسلة الكتل "البلوك شين" من الممكن أن تمهد الطريق إلى سلطات إنفاذ القانون في الدولة المنوط بها مكافحة غسل الأموال، ولكن من الواجب على الدول أن تهيئ البيئة التشريعية والتقنية التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور، لان الأمر يحتاج تعديلات في قانون الإجراءات الجزائية حتى تواكب هذا التطور المتلاحق للعملات الافتراضية، واعتقد أن مصطلح "تعديلات" لا يكفي ولكن يجب أن تكون ثورة تشريعية، لأن الأمر يحتاج تعديل العديد من النصوص الإجرائية؛ وليس هذا فحسب

(ISSN: 2356 - 9492)

ولكن يجب على الدول أيضا أن تهتم بالأشخاص المنوط بهم العمل في هذا المجال، ويقومون بتدريبهم على أحدث برامج التتبع والبرمجة الخاصة بهذا المجال، وأن يكون بذلك بصفة دورية، ولذلك الحاجة لمحة لوجود ما يسمي بمأمور الضبط الإلكتروني حتى يستطيع مجاراة أساليب المجرمين في هذا المجال.

أن موقف الدول من حيث وضع آلية لمواجهة غسل الأموال عبر منصات تداول العملات الافتراضية قد تنوع بين العديد من الاتجاهات: فمنهم من منع التعامل بهذه المنصات مثل الصين والدول العربية، وذلك للمخاطر المحيطة بها، خاصة عدم التحقق من هوية المتعامل أو مصدر أمواله، مما يجعلها ملاذاً لمجرمي النشاطات الإجرامية؛ وهناك من أخذ موقف وسط بين التحريم والتنظيم، حيث ظلت تنتظر وتترقب لحين معرفة ما يؤول إليه هذه المنصات في الدول التي أقبلت على تنظيم قانوني لهذه المنصات، وعليه اكتفت بإصدار توصيات أو تعليمات –فقط– للمتعاملين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات مالية عبر منصات تداول العملات الافتراضية مثل الاتحاد الأوربي وأستراليا، بالتالي فهنا المراقبة ذاتية؛ ولكن هناك موقف أكثر شجاعة من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث نظمت بموجب قوانين آلية التعامل مع هذه المنصات، حيث الزموا هذه المنصات بالتسجيل في جهات معنية بهذا الأمر، والإبلاغ على شبهات غسل الأموال، ولكنهم قصروا ذلك فقط على الأنشطة غير المشروعة الخاصة بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب.

أهم التوصيات التي يقترحها الباحث:

أولاً: التوصيات الخاصة بالهيئات الأكاديمية والمجتمعية:

يقع على المؤسسات الأكاديمية بضرورة لفت نظر الاكاديميين بها إلى ضرورة السبور في أغوار مثل هذه التقنيات الحديثة؛ لا سيما تلكم المتعلقة بالجانب المالي، وذلك بالاهتمام في دراساتهم سواء المخصصة للطلاب أو أبحاثهم العملية بهذه التقنيات، حتى يخرج جيل على دراية بها؛ وتوجيه باحثي الماجستير والدكتوراه إلى احتيار مثل هذه الموضوعات.

أن تهتم بإعداد مؤتمرات علمية بشأن هذه التقنيات – مثل مؤتمرنا هذا–، حيث أن هذه المؤتمرات يشترك بها العديد من الباحثين الأكاديميين والفنيين والرقابيين وغيرهم، فهذا يؤدي إلى إثراء البحث بالعديد من الثقافات المختلفة، ويعود ذلك بالفائدة الناجعة في هذا المجال.

الاهتمام من قبل المؤسسات العملية والمجتمعية بعقد الندوات وحلقات النقاش على المستوى المجتمعي بهدف نشر ثقافة التعرف على مثل هذه التقنيات الحديثة، وإلمامهم بمزايا ومخاطر هذه التقنيات، بهدف حمايتهم من السقوط في براثن مجرمي هذه التقنيات، وتشجيعهم على التعامل في هذا المجال، ولكن التعامل القائم على المعرفة، لا على حب المغامرة.

ثانيا التوصيات الخاصة بالمؤسسات المالية والجهات الرقابية:

على المؤسسات المالية الخاضعة للالتزامات الخاصة ببعض الأنشطة غير المشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الاهتمام بالكادر البشري الذي يتم اختياره لتنفيذ هذه الالتزامات، وتوفير الأجهزة والبرامج التي تكافح هذه الأنشطة، والاهتمام باطلاعهم على الحديث في هذه التقنيات وذلك بتمكينهم من الحصول على الدورات المتقدمة في هذا المجال، حتى يكون على نفس تطور المجرمين في هذا مهام، بهدف التعرف على هذه الأنشطة لإبلاغ جهات إنفاذ القانون في الوقت المناسب.

توجيه نظر الجهات الرقابية المنوط بها مراقبة الأنشطة غير المشروعة –مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب– بضرورة المتابعة الحثيثة لمثل هذه الأنشطة، والتعرف على البرامج اللازمة لمواجهتها، والتعرف على النقص في مجال المراقبة، لوضعها أمام الجهات الحكومية، لعرضها على السلطات التشريعية، بهدف تحديث القوانين بما يتواكب مع التطور في هذه الأنشطة غير المشروعة.

على الجهات الرقابية المنوط بها مراقبة تقنية المعلومات متابعة كل ما هو جديد في التقنيات الحديثة، ووضع الحلول الممكنة لمواجهتها عند استخدامها في نشاطات غير قانونية، وإخطار الجهات الرقابية المنوط بها مكافحة هذه الأنشطة، يهدف إحاطة المؤسسات المنوط بها مكافحة علماً بمثل هذه الأنشطة.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثالثاً: التوصيات الخاصة السلطات التشريعية:

حث السلطات التشريعية على وضع تعريف للمتحصلات غير المشروعة – في الغالب تكون مال– جامع وشامل، بحيث يشمل صراحة الأموال الافتراضية والتقنيات المتعلقة بها، بهدف مد بساط الحماية إلى التعاملات غي المشروعة التي يقع عبر هذه العملات.

إلا تشترط القوانين المعنية بمكافحة غسل الأموال أن يكون المتحصلات غير المشروعة ناتجة عن جريمة، ولكن يكفي أن يكون مصدرها غير مشروع حتى ولو لم يشكل جريمة، وهذا ما أشار إليه قانون الإمارات العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات عند تجريمه لجريمة غسل الأموال.

نثمن النمط الذي اتبعته التشريعات محل الدراسة في تحديد الصور الخاصة بالسلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال، وهو أسلوب السرد والتعدد، ولكن يجب منح سلطات إنفاذ القانون سلطة إضافة أي صور تستجد في ظل التطور الهائل الذي يلحق بهذه الأنشطة بسبب التطور المستمر بالعملات الافتراضية والتقنيات الخاصة بها، وهذا ما أخذ به المشرع العماني عند تصديه لصور السلوك الإجرامي.

أن تنحى التشريعات –محل الدراسة– منحى التشريع النموذجي لمكافحة غسل الأموال الصادر الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ حيث عاقب على الأعمال التحضرية بعقوبة الجريمة كاملة، خروجا على القواعد العامة التي لا تعاقب على هذه الأعمال، نظرا للأثار لسلبية التي تلحق بالمجتمع من وراء هذه الأنشطة غير المشروعة.

نظرا لخطورة هذه الجريمة على المستوى الاقتصادي، على السلطات التشريعية – محل الدراسة– أن توسع من مفهوم الاشتراك في هذه الجريمة، وذلك بإدخال مجرد المشورة أو العرض في الاشتراك، والعقاب عليه بنفس عقوبة الفاعل الأصلي، وهذا ما قرره التشريع النموذجي لمكافحة غسل الأموال الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٥.

بسبب تنامي استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في مجال التعاملات المالية، يجعل الأمر بضرورة تدخل السلطة التشريعية مراجعة النصوص المتعلقة بالقوانين المنظمة للمعاملات المالية وكذا قوانين الإجراءات الجزائية، وذلك لإجراء التعديلات اللازمة لمنح

سلطات إنفاذ القانون سلطات واسعة بشأن الفحص والتحري عن الأنشطة غير المشروعة المترتبة على منصات تداول العملات الافتراضية، والتقنيات الخاصة بها كتقنية سلسلة الكتل "البلوك شين".

المراجع

نود الإحاطة بأنه لم يرد بهذه القائمة إلا المؤلفات والمقالات – سواء استخدمت أو تم الاطلاع عليها–، والتي كانت ضرورية لهذا البحث، أو التي تعالج أي مسألة من المسائل المعالجة بداخله.

المراجع والمصادر التي أستند إليها الباحث:

أولاً: المراجع العربية:

١- الكتب العامة:

- د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون الإجراءات الجنائية –الجزء الثاني " المحاكمة والطعن"؛ الطبعة الخامسة، ٢٠١٧، دار النهضة العربية.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات – القسم العام "النظرية العامة للجريمة والعقوبة"–، الطبعة الخامسة، ٢٠١٥، دون دار نشر.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، تجريم عسيل الأموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٣ وما بعدها، وكذا مؤلفه، دراسة نقدية لقانون غسل الأموال، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- د. دليلة مباركي، غسيل الأموال، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٧–٢٠٠١٨
- د. حوالف عبدالصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية، رسالة دكتوراه، ٢٠١٤–٢٠١٥.
- د. طارق أحمد ماهر زغلول، شرح قانون الإجراءات الجزائية العُماني –الجزء الثاني " المحاكمة وطرق الطعن في الأحكام"؛ الطبعة الأولى، ٢٠١٦، دار الكتاب الجامعي.
- د. محمد سامي لشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

(ISSN: 2356 - 9492)

- د. غنام محمد غنام، د. تامر محمد صالح، قانون الجزاء– القسم العام: نظرية الجريمة "الكتاب الأول"– الطبعة الثانية، ٢٠١٧، دار الكتاب الجامعي.
- د. مصطفى طاهر؛ المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.
- حامد عبداللطيف عبدالرحمن، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير، ٢٠١١–٢٠١٢.

٢– الأبحاث والمؤتمرات العلمية:

- د. أحمد إبراهيم دهشان، العملات الافتراضية : إشكالياتها وأثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة ١٦– ١٧ ٢٠١٩.
- د. أحمد كمال أحمد صبري، الحماية القانونية للملكية الفكرية الذكية على سلسلة الكتل "البلوك سين" –دراسة مقارنة– بحث غير منشور.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة ١٦–١٧ ٢٠١٩.
- د. بسام أحمد الزلمي، دور النقود الإلكترونية في غسل الأموال؛ بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠.
- د. سامي محمد غنيم، الأحكام الموضوعية لجريمة غسل الأموال في التشريع الفلسطيني –دراسة تحليله مقارنة–، بحث منشور على الأنترنت ٢٠١٧/١٢/٢ بمجلة الأبحاث القانونية المتعمقة، العدد ١٨.
- د. شامي يسين، تبيض الأموال عبر طريق العملات الافتراضية كجريمة مستحدثة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، ١٦–١٧ أبريل ٢٠١٩.

- د. على راغب، ماهية تحويل وإخفاء الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات ودور المدعى العام الاشتراكي في مواجهتها، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣.

- محمد بن أحمد صالح الصالح، غسل الأموال في النظم الوضعية-رؤية إسلامية-، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

- د. محمد حافظ الرهوان، غسيل الأموال مفهومها؛ خطورتها؛ واستراتيجية مكافحتها، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٢٠٠٣.

- د. محمد سعيد عبدالعاطي؛ مأمور الضبط الإلكتروني ودوره في الحد من جرائم شبكات التواصل الاجتماعي؛ قدم للمؤتمر العلمي الدول الثاني لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس بعنوان "المجتمع العربي وشبكات التواصل الاجتماعي في عالم متغير"، في الفترة ٣١ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٧، ونُشر بالمجلة الدولية لعلوم الاتصال، العدد ٢ ، ٢٠١٨.

- د. محمد محي الدين عوض، غسيل الأموال تاريخه، تطوره، أسباب تجريمه وطرق مكافحته، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الخاص باليوبيل الفضي للكلية، ١٩٩٩.

- منير ماهر أحمد ، العملات الافتراضية المشفرة : البت كوين نموذجا ، مجلة أسرا العالمية للبحوث الشرعية ، 2018 ، ماليزيا.

- المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة ١٦-٢٠١٩/١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

المراجع الفرنسية:

- Ahmed Farouk Zahar, Le blanchiment de l'argent et la recherche des produits de l'infraction, Thèse de doctorat, Nantes, 2001.

- C. Cutar, le blanchiment des profits illicite. p.u.d e Strasbourg,2000.

(ISSN: 2356 - 9492)

- Dominique Garabiol, Secret et lutte contre le blanchiment , P.A 20, Juin N° 122.
- Eqbal Al Qallaf, Les obligations des professionnels dans la lutte contre le blanchiment d'argent : étude comparée entre les droits français et koweitïen, these de doctrat, 2013, L'UNIVERSITÉ DE POITIERS UFR de droit et sciences sociales.
- Geraldin Dan jaune et Frank Arpin- Gonnet, droit penal général , l'Hermis, 1ere édition, 1994.
- Mamdou dian diallo, les mutation de l.anti-blanchiment a l'aune de la profession bancaire et de libertes individuelles, these de doctrat, 2017.
- Marcel Culioli, infraction général du blanchiment , juris classeur, droit pénal 1997. art 324- 1a324 – 9 fascicule 20, no 39..
- Merle (Roger) et vitu (André) traité de droit criminel . t.i.1984 no 582.
- PASCAL D E P R E UX et DAN I E L TRAJ I LOVIC, BLOCKCHAIN ET LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT D'ARGENT Le nouveau paradoxe ?, https://resolution-lp.ch/wp-content/uploads/2018/02/064_L_14_De_Preux_Trajilovic.pdf.
- La Blockchain et son impact sur la Lutte contre le blanchiment d'argent, 17.12.2018, entrée lundi 9dec. 2019 PM 00:20.
- https://www.bankobserver-wavestone.com/blockchain-impact-lutte-contre-blanchiment-dargent/.

المراجع الانجليزية:

1- Boris Barraud, Les blockchains et le droit, Revue Lamy Droit de l'immatériel, Lamy (imprimé),Wolters Kluwer édition életronique 2018, pp.48-62. hal-01729646.

2- Chinelle van der Westhuizen, Future digital money: The legal status and regulation of bitcoin in Australia, these, 2017, The University of Notre Dame Australia.

3- David Lee Kuo Chuen, Handbook of Digital Currency: Bit coin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data (Academic Press, 2015) p. 569 .

4- Georges-Albert Dal,Blockchain : une révolution pour le droit?, Journal Tribunaux, tribunaux, http://jt.larcier.be, 10 novembre 2018 - 137e année, 36 - No 6748.

5- Jacqueline Riffaut : le blanchement des capitaux illicites comparé , revue des science criminelles et de droit pénal comparé , N 2 , avril-juin 1999.

6- Mandie Sami, 'Bit coin Traders accuse Australia's biggest Banks of Declaring War on Cryptocurrencies', 22 September 2015, ABC News (online) http://www.abc.net.au/news/2015-09- 22/bitcoin-traders-claim-discrimination-by-australias-banks/6795782.

7- Nakamoto, Satoshi, Bitcoin: : A Peer to Peer Electronic Cash System , www.bitcoin.org, 2009,last accessed on May 8, 2018.

8- Sophie Petrini – Jonquet : politique criminelle en matière de blanchiment de la lutte national aux obstacles intarnationaux. Thèse de doctorat, Tome 1, 1997.

(ISSN: 2356 - 9492)

9- Stefano Manacorda : La réglementation du blanchiment de capitaux en droit international , revue de science criminelle et de droit pénal comparé , 1999.

ثالثاً: القوانين والقرارات والاتفاقيات:

- اتفاقية فينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.
- إعلان بازل BALE ١٩٨٨.
- القانون الإماراتي، المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
- القانون المصري، القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الصادر بقانون مكافحة غسل الأموال، المعدل بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤.
- القانون العُماني، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة– توصيات مجموعة العمل المالي الصادرة في فبراير ٢٠١٢.
- اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ المعدلة بالقرار رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٦ والقرار رقم ٢٣٦٧ لسنة ٢٠٠٨ والقرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦.
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٩ الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- اتفاقية فيينا ١٩٨٨ لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

- قانون الإمارات الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها، المعتمد من مجلس وزراء العدل العرب في دورته التسعة عشرة بالقرار رقم ٤٩٥-د١٤- ٢٠٠٣/١٠/٨، ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والعشرون بالقرار رقم ٤١٧-د٢١/٢٠١٤.
- قانون الإجراءات الجنائية المصري.
- قانون الإجراءات الجزائية العُماني.
- من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي.
- التشريع النموذجي لمكافحة غسيل الأموال الصادر ١٩٥٥ .
- اتفاقية ستراسبورغ الصادرة عن الاتحاد الأوربي ١٩٩٠.
- قانون العقوبات الإماراتي.
- قانون العقوبات المصري.
- قانون الجزاء العُماني.

- la loi Pacte relative à la croissance et à la transformation des entreprises, publiée au Journal officiel du 23 mai 2019 (loi n° 2019-486 du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises.

- loi de SAPIN II no 2016-1691 du 9 dec. 2016 relative a la transparence, a la lute contre la corruption et la modernisations de la vie economique.

- la loi no 90-614 du 12 juillet 1990 Créé par TRACFIN (acronyme de « Traitement du renseignement et action contre les circuits financiers clandestins ») est un organisme du ministère de l'Économie et des Finances.

(ISSN: 2356 - 9492)

- Loi n 96-392 du 13 mai 1996 relative à la lutte contre le blanchiment et le traffic des stupéfiants et a la coopération internationale en matière de saisie et de la confiscation du produits du crime.
- Council Directive 91/308/EEC.

رابعاً: أحكام قضائية:

- حكم محكمة النقض المصرية ١٢٨٠٨ سنة ٨٢ قضائية بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٣.
- نقض جلسة ٢١ مايو مجموعة أحكام النقض، س٤٣، ص ٥٦٦.
- نقض جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ مجموعة أحكام النقض، س٤٣،ص ١٠٣٩.

خامساً: مواقع الأنترنت ذات الصلة:

- https://bit-chain.com/2018/09/24-من-قطر-إلى-فلسطين-حالة-تقنين-العملات-ال/
- https://www.wamda.com/ar/2017/06-الإمارات-مهدٌ-لأول-عملة-مشفرة-متوافقة-مع-الشريعة-الإسلامية.
- https://www.dubaifuture.gov.ae/ar/our-initiatives/global-blockchain-council/
- https://al-ain.com/article/difc-launch-blockchain-first-court ،
- https://arab-btc.net،/الإمارات-العربية-المتحدة-تطلق-بلوكشي/ PM 14:25
- https://aitnews.com/2018/10/22-الصين-تحاول-القضاء-على-سرية-البلوك-تشي/؛
- https://www.bitcoinnews.ae/البلوك سين-يساهم-في-تسوية-القضايا-أمام/.
- http://manchin.senate.gov/public/index.cfm/pressreleases?ID=284ae54a-acfl-4258-belc-7aceelf7e8b3.
- http://www.justice.gov/usao/nys/pressreleases/Februaryl4/RossUlbrichtlndictmentPR.php.

- http://www.investopedia.com/articles/investing/120314/where-bitcoin-regulated.asp.
- www.austrac.gov.au.
- https://www.theguardian.com/technology/2016/jan/20/bitcoin-netherlands-arrestscars- cash-ecstasy.
- http://www.coindesk.com/european-commission-to-assess-bitcoins-role-in-terroristfinancing/.

https://www.fincen.gov/, the Financial Crimes Enforcement Network.